الفصل الثالث

الـدولـــة والمجتمـع فـــي العـالــم الثـالـث

وجهة نظر اتجاه التحديث

مقدمـــــــة.

أولا: الأصول والفرضيات الأساسية لنظرية التحديث.

ثانيا: اتجاهات التحديث وإشكالية التنمية في العالم الثالث.

ثالثا: بعض اتجاهات نظريات التحديث في تفسير تخلف العالم الثالث.

رابعا: الدولة والبناء السياسي في العالم الثالث.

1. مفهوم الدولة.
2. خصائص وطبيعة الدولة والنظام السياسي في العالم الثالث.
3. نظريات التحديث والتنمية السياسية في العالم الثالث.

خامسا: في نقد نظريات التحديث.

obeikandl.com

مقـــدمـــة:

عالج الفصل السابق الدولة في المجتمعات الرأسمالية، وقد رأينا أن الدراسات والنقاشات حول هذا الموضوع حققت تقدما كبيرا بتنوعها وثرائها سواء من طرف الاتجاه التعددي الوظيفي أو الاتجاه الماركسي الذي عدل كثيرا من أفكار ماركس وأفرز ذلك عدة تيارات واتجاهات داخل المدرسة الماركسية في حد ذاتها، ولكن السؤال المهم والذي يطرح نفسه بشدة هو كيف تم نقل ذلك النقاش إلى العالم الثالث، وهل أن الدولة في العالم الثالث هي نفس الدولة في العالم الغربي سواء من حيث الطبيعة أو من حيث الوظيفة والدور؟ والملاحظة التي يمكن أن نسجلها في هذا المجال أن الدولة في العالم الثالث لم يتم التطرق إليها إلا مؤخرا نسبيا، لكون العالم الثالث لم يبدأ في الظهور كوجود متميز الا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، لذا سوف نجد أن الدراسات حول العالم الثالث من طرف علماء الغرب – نظرية التحديث – مثلا قليلة نسبيا بالمقارنة مع حجم الدراسات التي تناولت الدولة في المجتمعات الرأسمالية الغربية، وحتى النظرية الماركسية لم تهتم بالعالم الثالث إلا منذ وقت قريب نسبيا وخصوصا مع ظهور نظرية التبعية كما سوف نتناول ذلك في الفصل الرابع، إضافة على ذلك فإن نظرية التحديث جاءت أصلا لدراسة البناء الاجتماعي والاقتصادي للعالم الثالث ولم تهتم كثيرا بالبناء السياسي وجهاز الدولة، لأن تركيزها بالأساس كان منصبا على رسم السبل الكفيلة والإستراتيجيات التنموية المختلفة لإخراج العالم الثالث من تخلفه، لهذا ارتبطت نظرية التحديث بالتنمية أكثر من اهتمامها بالدولة. ورغم ذلك فإن إسهامات بعض ممثلي هذا الاتجاه امتدت إلى دراسة البناء السياسي والدولة في هذه المجتمعات، وذلك في ظل الأطر التصورية لإشكالية مدرسة التحديث كما سوف يتضح لاحقا.

أولا: الأصول والفرضيات الأساسية لنظرية التحديث.

في ظل العلوم الاجتماعية الغربية ظهرت نظريات عديدة اهتمت بدول مختلفة من العالم الثالث، وهي كتابات متأثرة بالوظيفية والداروينية الاجتماعية، وأحد أهم مفاهيمها الأساسية أن المجتمعات تمر بمراحل وأطوار مختلفة وأن كل طور يكون أكثر تطورا من سابقه والتقدم حسب وجهة النظر هذه يفهم بالمعنى المادي أي أن يصبح المجتمع أكثر قدرة على الإنجاز وأكثر قدرة على الإنتاجية، فقيمة الفرد تتحدد أو تتوقف على الإنجاز وليست على الوراثة والتقاليد.

هكذا جاءت نظرية التحديث لدراسة مجتمعات العالم الثالث منطلقة من إشكالية واضحة مفرقة من خلالها بين مجتمعين مختلفين تماما، مجتمع متقدم حديث هو العالم الغربي ومجتمع متخلف تقليدي هو العالم الثالث، هذا الأخير الذي يجب أن يسير في نفس الخط الذي سار فيه العالم الغربي نحو التقدم والتطور، ومتبنيا قيمه وثقافته الحديثة. وهذه الإشكالية التي تم تطويرها من طرف علماء مدرسة التحديث بعد الحرب العالمية الثانية تمتد بجذورها إلى أراء علماء الاجتماع البرجوازي وخاصة كل من "دور كايم وماكس فيبر"، فقد أدت أراء وأفكار هذين العالمين إلى إرساء العديد من القضايا الأساسية لنظرية التحديث الحالية وخاصة مقارنتها بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث والتي أصبحت من المفاهيم الأساسية في هذا النوع من التحليل.

لقد سعت طائفة من علماء الاجتماع منذ القرن التاسع عشر كل بطريقته الخاصة على وصف التغييرات الأساسية التي مرت بها المجتمعات الأوروبية نتيجة لانهيار الإقطاع ونمو التجارة وانتشار البروتستانتية وأخيرا ظهور الصناعة، ولقد اهتم كثيرا منهم بإقامة نماذج مثالية تعكس خصائص المجتمع الحديث (الأوروبي) ونماذج مقابلة تعبر عن سمات المجتمع التقليدي (غير الأوروبي)، غير أن هذه النماذج استندت على نزعة تطورية انعكست في الثنائيات التي قدموها إذ نجد "هنري مين" (Maine) يفرق بين مجتمع يستند إلى التعاقد (التقليدي) وآخر يستند إلى المكانة (حديث)، و"نونيز" (Tonnies) يفرق بين المجتمع المحلي والمجتمع، و"دور كايم" يفرق بين مجتمع متضامن تضامنا آليا وآخر متضامن تضامنا عضويا وأخير نجد

"ماكس فيبر" يقيم تمييزا بين مجتمع مستند إلى سلطة تقليدية وآخر مستند إلى سلطة قانونية رشيدة [1].

هذه النظرية التي تفرق بين شكلين من المجتمع ومن النظام الاجتماعي كانت الأساس والانطلاق الذي انطلق منه علماء التحديث في دراسة مجتمعات العالم الثالث وشكلت بذلك الإطار المرجعي لهذه المدرسة، وهكذا طفق هؤلاء العلماء (بارسونز، هوزيلتز، ايزنشتات، سملسر، ليرنز ... الخ) يسحبون التعميمات التي تمت صياغتها من خلال خبرة المجتمعات الغربية على مجتمعات العالم الثالث من خلال الاقتناع بأن هذه المجتمعات سوف تمر بنفس مراحل التطور التي قطعها المجتمع الغربي الحديث، فالجذور الفكرية لهذه المدرسة مستمدة إذن من الرؤى النظرية التي اهتمت بتحول المجتمع الغربي سواء قامت على تشييد ثنائية بين نمطين من المجتمعات كرؤية "إميل دوركايم" أو على وصف عملية الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث من خلال تشييد أنماط للفعل الاجتماعي والسلطة لتحليل عملية الانتقال هذه كرؤية "ماكس فيبر" أو على الربط بين العديد من المجتمعات كرؤية "تالكوت بارسونز"[2]. وعلى ذلك فإن السياسات المختلفة للتغيير الاجتماعي المبرمج التي تنفذ اليوم لمعالجة هذه المشاكل، لها جذورها في المفاهيم للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والتنمية التي ترجع إلى القرن التاسع عشر[3].

فلم تكن مقولة "دوركايم" القائمة على التفرقة بين نمطين أو شكلين من التضامن (تضمن آلي، تضمن عضوي) مجرد وصف أو أداة لتحليل بل هي فوق ذلك شكلين من أشكال الفعل يختلف كل منهما باختلاف التنظيم الاجتماعي الذي يسود فيه، فتحول المجتمع وتغيره من خلال عملية التحديث تؤدي إلى تهديد التضامن الذي هو أساس المجتمع عند "دوركايم" فالحداثة تتسبب في الإطاحة بكل الأشكال القديمة من التنظيم الاجتماعي، وتبدأ هذه الأشكال في الزوال واحدة تلو الأخرى[4]، مع ازدياد تقسيم العمل وحلول التضامن العضوي مكان التضامن الآلي،

---

(1)- السيد الحسيني. *دراسات في التنمية والتخلف دراسة بنائية تاريخية*. القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثانية، 1982. ص 12.

(2)- أحمد زايد. *البناء السياسي في الريف المصري*. القاهرة: دار المعارف. 1981. ص ص 76-78.

(3)- أندرو وبيستر. مرجع سابق. ص 57.

(4)- أحمد زايد. البناء السياسي. مرجع سابق. ص 80.

حيث يؤدي تقسيم العمل الذي اعتبره "دوركايم" وسيلة للتمدن والعصرنة أو التحديث إلى ظهور أشكال جديدة من المؤسسات الحديثة[1]، وقد تم تطوير هذه الآراء التي كانت تخص المجتمعات الغربية بحيث تم سحبها وتطويرها حتى أصبحت مقولة عالمية تنطبق على العالم الثالث الذي يجب بدوره أن يخبر الحداثة وتبني القيم الغربية مقابل التخلي عن القيم التقليدية، فمقولة تضامن آلي وتضامن العضوي، أصبحت تقابل مجتمع تقليدي – مجتمع حديث –، وإذا كان "دوركايم" يرى أن المجتمعات سائرة في طريق التخلي عن التضامن الآلي والتحول إلى التضامن العضوي الذي سيصبح حتمية تاريخية نتيجة للتطورات التكنولوجية التي يشهدها المجتمع، فكذلك المجتمعات ككل سائرة في طريق الحداثة والتخلي عن التقليد، والعالم الثالث محكوم بدوره بهذه الحتمية التاريخية التي أصبحت إحدى بديهات نظرية التحديث كما صورها ممثلوها المحدثون. وإذا كانت الصورة المثلى للمجتمعات عند " دوركايم" هي تلك القائمة على التضامن العضوي، فإنها عند "فيبر" المجتمع الذي يحقق درجة عالية من النمو البيروقراطي والترشيد[2]، فالمجتمع الحديث الذي هو مجتمع رأسمالي محكوم عليه أن يسير في هذا الاتجاه أي النمو البيروقراطي وما يتضمنه من رشد وعقلانية التي هي سمة هذا العصر، فالتغير من مجتمع تقليدي إلى مجتمع الحديث هو تغير من الأشكال غير الرشيدة إلى الأشكال الرشيدة والعقلانية والنمو البيروقراطي الواسع الذي يشمل كل مجالات الحياة، فمع إحلال إنسان التكنولوجيا محل الإنسان التقليدي يدخل العالم الرأسمالي مرحلة جديدة تميزها العقلية الرأسمالية الرشيدة والسلطة السياسية القانونية وذلك أنه إذا كان المجتمع يتطور نحو الترشيد المستمر فإن نظمه السياسية تخضع لنفس التطور، حيث تتطور من نظم تعتمد على أنماط تقليدية كارزمية للسلطة إلى النظم تعتمد على أنماط قانونية للسلطة، والسلطة القانونية هي سلطة رشيدة يخضع فيها الأفراد لمعيار عام وليس لشخص بعينه، وهي تتجسد في صورتها المثالية في التنظيم البيروقراطي، ففي المجتمع الذي تسود فيه السلطة التقليدية والسلطة الكارزمية تكون مكانة القائد هي أساس السلطة، ولكن عندما ينمو الرشد وتنمو البيروقراطية يظهر ضرب من التباين داخل المراتب الاجتماعية فيظهر التباين بين الطبقة والسكان من ناحية، وبين نسق التدرج الاجتماعي والقوة السياسية من ناحية أخرى ويترتب عن ذلك:

---

(1)- BADIE et BIRMBAUM. Op cit. p 11.

(2)- أحمد زايد. نفس المرجع. ص 80.

1- أن تصبح العلاقة بين الحزب من ناحية والطبقة من ناحية أخرى علاقة مفتوحة بحيث لا تسيطر طبقة معينة على حزب معين.

2- أن تصبح القوة منفصلة عن علاقات الطبقة والمكانة.

3- أن تصبح الديمقراطية أداة لتحقيق أعلى درجات الرشد والكفاءة مقدمة بذلك توجيها سياسيا أكثر كفاءة للدولة.

4- يصبح السياسيون في المجتمع الديمقراطي الحديث محترفين يعيشون من أجل الممارسة السياسية أو عليها وتصبح وظيفة الدولة تنظيم السيطرة عن طريق الاستخدام الشرعي للقوة الفيزيقية[1].

ولقد تركت صياغة كل من "دوركايم وفيبر" أثرا كبيرا عل علماء الاجتماع وحتى علماء السياسة والاقتصاد بحيث تم تطوير هذه المقولات التي زعم أنها كانت تخص العالم الغربي بالدرجة الأولى، لأن العالم الثالث لم يحتل بعد أهمية كبيرة على المسرح السياسي ومع ذلك فقد استخدمت هذه الصياغات والمقولات في تحليل مجتمعات العالم الثالث وفي تحليل أبنيتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومع ظهور نظرية التحديث بعد الحرب العالمية الثانية التي انسلخت من الاتجاه التعددي الوظيفي في علم الاجتماع بحيث أصبحت هذه النظرية (التحديث) تتخذ من العالم الثالث موضوعا رئيسيا في تحليلاتها معتبرة العالم الغربي الرأسمالي نموذجا مثاليا ينبغي على العالم الثالث الوصول إليه متبنيا قيمه وثقافته في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ولقد اضطلع "بارسونز" بربط نظرية "دوركايم وفيبر" ضمن نظريات أخرى ليقدم نظرية عامة شكلت همزة وصل بين العلماء الكلاسيكيين وبين العلماء المحدثين الذين اشتغلوا بتحليل الأبنية الاجتماعية في العالم الثالث وقد كان مدخل "بارسونز" إلى تحليل هذه المجتمعات هو "متغيرات النمط" التي يتم من خلالها مقارنة أنماط مختلفة من الأفعال وأنماط مختلفة من المجتمعات وفقا للشوط الذي قطعه كل منها في سلم التطور[2]، وقد صاغ "بارسونز"

---

(1)- نفس المرجع السابق. ص 82.

(2)- نفس المرجع السابق. ص 85.

في ذلك ما أسماه متغيرات النمط والتي هي عبارة عن نماذج مثالية يتم تبني البعض منها في مقابل التخلص مما يقابلها من متغيرات، فالمجتمعات الرأسمالية الحديثة في الغرب كلها تتبنى مستويات ثقافية تقوم على الإنجاز والحياد الوجداني والتخصص والعمومية والمصلحة الجماعية في نفس الوقت الذي يجب التخلص من المتغيرات المقابلة وهي العزو الوجدانية والانتشار والخصوصية وتفضيل المصلحة الذاتية، وإذا كانت المتغيرات الأولى ظهرت أو تبناها الغرب محققا بذلك درجة عالية من التباين الوظيفي، فإن دول العالم الثالث تنتشر فيها المتغيرات الثانية وهذا يعني أنها لم تستطيع أن تحقق بعد مستويات عليا من التباين الوظيفي مثل الغرب، ويترتب على ذلك أن النسق السياسي يتميز بمميزات نتيجة لدرجة التباين الوظيفي الذي بلغتها المجتمعات الغربية المتطورة ومن ذلك:

1. تحقيق النظم السياسية قدرا من الاستقلال عن النظم الأخرى.
2. تصبح الممارسة السياسية أكثر ديمقراطية مع وجود قيادة سياسية منتخبة.
3. يتحول النسق السياسي إلى نسق تعددي.
4. يتحول توزيع القوة من التوزيع الصفري إلى التوزيع التعددي بحيث لا تتركز القوة في أيدي جماعة معينة أو صفوة معينة[1].

ومعنى هذا أن المجتمعات في العالم الثالث تفتقر لمثل هذه المميزات والخصائص طالما أنها تتبنى متغيرات النمط التي أشرنا إليها والتي لا تساعد على بروز مثل هذه الخصائص والسمات المرتبطة بالنسق السياسي، طالما أن مجتمعات العالم الثالث لا تزال في مرحلة التحول فإن إنساقها السياسية وأبنيتها الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن أن تكون مثل نظيرتها في المجتمعات الغربية المستقرة التي قطعت أشواطا كبيرة ومتقدمة في ذلك.

وعند دراستها أي نظرية التحديث للبناء الاجتماعي والاقتصادي في العالم الثالث فإن اتجاهاتها التفسيرية تنطلق من فرضية مشتركة وهي أن البناء الاجتماعي والاقتصادي في العالم الثالث هو بناء مختلف، وأن هذا الأخير هو ظاهرة أصلية، يمكن أن توصف عن طريق دلائل ومؤشرات تقليدية، وعلى ذلك فالتنمية تعني التخلص من هذه السمات القديمة لتبني سمات الدول المتقدمة التي بها استطاعت أن تتقدم، ووفقا لمدرسة التحديث يتم تقسيم المجتمعات الإنسانية

---

(1)- نفس المرجع السابق. ص ص 85-86.

على أساس درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي إلى فئتين واسعتين: مجتمعات متقدمة، وأخرى متخلفة، ويتم هذا التقسيم على أساس عدد من المؤشرات، على سبيل المثال لا الحصر متوسط دخل الفرد، درجة التصنيع، درجة التحضر، ... الخ، وتعزو تلك المدرسة ظاهرة التخلف أساسا إلى ضآلة التراكم الرأسمالي باعتباره قلب عملية التصنيع.

إذ ربط منظرو هذه المدرسة بين الدخل الفردي والرفاهية وتطور الصناعة بصورة مباشرة[1]، وهذا يعني أن عملية التحديث تقع عندما تنهار أنماط السلوك التقليدية تحت ضغط التحديث، وفي حين تنشأ هذه الضغوط "داخل" المجتمعات الغربية، نرى أن البلدان النامية تتعرض لما من "الخارج" وهذا يعني أنها يمكن أن تسير على طريق الحداثة بمساعدة البلدان المتقدمة التي يمكن استخدام أفكارها وتقنياتها وتنشرها في هذه البلدان الفقيرة[2].

إن هذه النظرية تبدو قاصرة في تفسيرها لتخلف العالم الثالث فلقد أثبت واقع هذه البلدان زيف هذه النظرية حيث ارتفعت هذه المؤشرات مثل الدخل الفردي ودرجة التحضر، ودرجة التصنيع ... الخ، ومع ذلك بقيت هذه البلدان متخلفة، فأغلب الدول المصدرة للبترول يتمتع أفرادها بدخل فردي مرتفع وتشهد درجة تحضر عالية، ومع ذلك لا يمكن أن نصنفها بأنها دول متقدمة أو أن ارتفاع تلك المؤشرات ساهم في تطور وتقدم هذه المجتمعات، إن هذا يؤدي بنا إلى ما قاله "راوول بريبتش" (R. Brebich) < ليس بالإنتاج الوطني الخام وحده يحيا الإنسان >.

ومن بين سمات نظريات التحديث أيضا وجود إجماع على ما يسميه "توماس كون" < بالبديهيات الأساسية >، إن هذه البديهيات تعني مجموعة من الالتزامات والقضايا المبطنة، المتفق عليها من جميع المفكرين والمدارس التي ترشدهم وتوجههم لاختيار الإشكالية والمفاهيم واللغة المشتركة، وتحدد أيضا الطرق والأساليب المنهجية والأطر النظرية بالإضافة إلى الاتفاق حول النتائج والحلول النهائية[3]، ولقد سبق وأن أوضحنا أن نظرية التحديث نبعت في ظل

---

(1)- نادية رمسيس فرج. <مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم العربية>. *المستقبل العربي*. (عدد 91. 1991). ص 41.

(2)- أندرو وبستر. مرجع سابق. ص ص 74-75.

(3)- عبد الخالق عبد الله. مرجع سابق. ص 26.

الوظيفية والداروينية الحديثة، والتي تتميز بكون أصحابها يحملون نفس الإيديولوجيات التي توجههم وبالتالي حتى المفاهيم والمصطلحات تكون موحدة ومشتركة بينهم، حيث ينطلق كل ممثلي هذا الاتجاه من التقسيم الثنائي "تقليدي وحديث"، والتحديث في نظرهم هو عملية التحول نحو تلك الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، والتنمية على هذا تفهم بتبني هذه الأنماط الحديثة الموجودة في هذه المجتمعات والتي بها استطاعت أن تتطور وتنمو، وافتقار التنمية حسب هذا الاتجاه هو خطأ الأنظمة الاجتماعية، الاقتصادية في بلدان العالم الثالث والتي تخلق العوائق أمام التحدث وتشجع الطموحات والحوافز الصغيرة بين الأفراد[1].

إن هذه العوائق التي تتحدث عنها نظرية التحديث هي من دون شك نتيجة لهذه المجتمعات الحديثة، فالأنظمة الاجتماعية، الاقتصادية للمجتمعات التقليدية هي في الأصل نتيجة لسيطرة وهيمنة الدول المتقدمة، وبالتالي فإن فشل برامج التنمية يرجع إلى الدول المتقدمة "الحديثة" أكثر مما يرجع الى أنظمة هذه الدول المتخلفة "التقليدية". فالدول الرأسمالية "دول المركز" تعتبر مسؤولة إلى حد كبير عن هذا الفشل ذلك أنها هي منشأة هذه البرامج التنموية التي طبقها العالم الثالث رغما من الاختلاف الواضح بين مجتمعات العالم المتقدم والعالم الثالث، إضافة على هذا الأثر الذي تركه الاستعمار على الاقتصاد والمجتمع المحلي، فالثنائية الاقتصادية والتاريخية (ExtraVersion)، وضعف البنية الاجتماعية كلها عوائق تعوق عملية التنمية والتحديث في العالم الثالث. وهذا ما عبرعنه "سملسر" بأن نظرية التحديث تنظر إلى التنمية المجتمعية بوصفها انتقالا من المرحلة التقليدية المليئة بالعقبات (التي تكمن في الدين والقبيلة والطائفة والمجتمع المحلي والقرابة) وترى ضرورة إحلال مؤسسات أكثر حداثة وأكثر تمايزا (بما في ذلك الحكومات الديمقراطية) محل هذه المؤسسات التقليدية الموجودة داخل بلدان المجتمعات الناميـــة[2].

---

(1)- أندرو ويبستر. مرجع سابق. ص 76.

(2)- نيل سلمسر. مرجع سابق. ص 14.

من هنا يمكننا أن نقول أن إشكالية علم الاجتماع التنموي الموجه إلى العالم الثالث تمحورت في كيفية تطوير البنية الاجتماعية والسياسية لهذه البلدان على نحو يمكن الغرب من القيام بمهمته التاريخية في تحديث العالم الثالث ومن ثم إعادة إنتاج السيطرة الغربية[1]، حيث اعتبر النسق الرأسمالي هو النسق الذي يجب أن يسود بقيمه الثقافية والاقتصادية والسياسية أين اعتبرت الثقافة السائدة في المجتمعات الغربية هي ثقافة سامية ومتطورة تتضمن عناصر مادية وثقافية بالغة التطور إلى جانب توفرها على قيم ومعايير عقلانية كل هذه العناصر ساهمت في تشكيل نسقا اجتماعيا واقتصاديا متقدما ألا وهو النسق الرأسمالي[2] الذي يجب أن يعم ويشمل كل المجتمعات التي تأخرت عن ركب التقدم والتحديث.

إن أغلب نظريات التحديث تتخذ من موضوع التنمية والتخلف أساسا لدراستها، وفي هذا الإطار فقد أكدت "سوزان بودينهايمر" بأن نظريات الحداثة تشكل في مجملها إيديولوجية تنموية وتقول في هذا الصدد: < إن الإيديولوجية التنموية هي التي تمنح الإجماع والاتفاق بين تعدد نظريات التحديث وهي التي تجعل من هذه النظريات موقفا نظريا وفلسفيا أكثر منه تصورا علميا >، إن هذا التطابق واللغة المشتركة بين كتاب التحديث لا يأتي من قبيل الصدفة لأنه ينبع من صميم هذه النظريات وهو ضروري لفهمها مجتمعة أو كلا منها على حدة[3].

ويظهر بشكل واضح دور العامل الإيديولوجي ضمن تحليلات أصحاب نظرية التحديث، فأغلبها إن لم تكن كلها عبارة عن أحكام قيمة متأثرة بذلك بمحيطها الذي نشأت فيه، إذ أتت بمفاهيم وتعاريف لا تعدو أن تكون أحكام قيمة نابعة من ثقافة "أورو مركزية"، وهذا من خلال إعادة تركيب التاريخ على نحو يضع الحضارة الغربية كغاية وحيدة للتقدم العالمي المنشود[4].

---

(1)- جمال بوقزاطة. خصوصية علم الاجتماع في الوطن العربي. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القاهرة. 1989. ص ص 104-105.

(2)- نفس المرجع. ص 130.

(3)- عبد الخالق عبد الله. مرجع سابق. ص 27.

(4)- جمال بوقزاطة. مرجع سابق. ص 104.

إن أصحاب نظرية التحديث ومن خلال تأثرهم بالداروينية يذهبون إلى أن التنمية تحدث عبر مراحل أو أطوار أي أنها عملية تدريجية متواصلة، ولكن هدفها هو الارتقاء إلى الأحسن ويوضح "دافيد أبتر" (D. Apter) هذا التشخيص بقوله: < إن هناك إجماعا ضمنيا على أن التنمية تعني حركة اجتماعية من البسيط إلى المعقد، وأن الأخير يشكل شبكة مكثفة من النقاط المتداخلة والوسيطة عبر البنية السياسية والبنية الفكرية وكذلك الاقتصاد >[1].

هكذا تذهب نظرية التحديث في تصورها للتنمية في العالم الثالث، فهذه المجتمعات يجب أن تسير وتتبع نفس الخط الذي سارت فيه الدول المتقدمة الآن والتي سبقت المجتمعات الأخرى إلى حقل الحداثة وبالتالي فإن هذه الدول المتخلفة لا يمكن أن تحقق أي تنمية من دون تبني القيم المادية والتنظيمية والمساعدات الاقتصادية والثقافية للدول الغربية فدخول الشعوب غير الأوروبية التاريخ يتم بفضل اتصالها بالغرب ومحاكاته في قيمه الثقافية عبر نشر التقدم الاقتصادي والاجتماعي انطلاقا من المجتمعات المتقدمة، وهذا الانتشار يتم عبر عدة قنوات كأنماط الاستهلاك والاختراعات التكنولوجية وكذلك أساليب الحياة، وفي هذا الإطار فإن "رستو" (Rostow) لا يعترف بالتاريخ إلا إذا كان إعادة التاريخ الغربي وتكرارا له[2].

نتيجة لهذا الفهم الخاص لمدرسة التحديث نستطيع أن نضيف سمة أخرى يتميز بها هذا الاتجاه وهو النزعة الذاتية الأوروبية والتي تعني أن المجتمعات الأوروبية هي المجتمعات المثالية التي يجب على الدول المتخلفة أن تحذو حذوها، وفي هذا الإطار يقول "كاردوزو" (Cardoso) < أن هذه النظرية تفترض أن الدول المختلفة ترى مستقبلها في الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية > وعلى ما يذهب "آلان تورين" (A. Touraine) بخصوص هذه المسألة فإن المركزية الاجتماعية لأطروحات هذه النظرية تبين بنوع من المجانسة للمجتمعات المتخلفة فرصها في التنمية بعد عشرين سنة أو مائة سنة لما نحن عليه الآن[3].

---

(1)- عبد الخالق عبد الله. مرجع سابق. ص 29.

(2)- حمدي عبد العزيز. مرجع سابق. ص 131.

(3)- Alain Touraine. Production de la Société. Paris. Le Seuil. 1972. p 522.

والحقيقة فإن دول العالم الثالث وفي ظل الظروف الدولية الراهنة المتميزة بالتطور اللامتكافئ والتقسيم الدولي للعمل غير العادل والميكانيزمات المتعددة للنظام الرأسمالي في استغلاله للعالم الثالث والهيمنة الثقافية الغربية، ففي ظل هذه الظروف لا يمكن للعالم الثالث أن يصل يوما ما إلى ما وصلت اليه الدول الغربية، لأن الظروف التي تطورت ودخلت فيها هذه الأخيرة إلى مرحلة التحديث غير متوفرة الآن لدول العالم الثالث، لهذا كله يمكن أن نعتبر أن مجمل الاتجاهات المختلفة التي تنطوي تحت اسم نظرية التحديث إنما تمثل مواقف إيديولوجية معلنة أو مبطنة أكثر من تمثيلها لمواقف واتجاهات علمية تتصف بالموضوعية والحيادية وكل مقومات الاتجاهات العلمية، بالرغم من أن هذا ما تدعيه، ولكن شتان بينما تدعيه وما تعلن عنه اتجاهاتها ضمنيا أو علنيا.

وبعد هذا العرض يمكننا تلخيص أهم القضايا والمنطلقات النظرية أو الفرضيات العامة لهذه النظرية في النقاط التالية[1]:

1- تمر بلدان العالم الثالث بمرحلة من التطور الاقتصادي والاجتماعي تشبه تلك المرحلة التي مرت بها المجتمعات المتقدمة في القرن الماضي، وإذا ما تغيرت هذه المجتمعات فإنه يجب أن تسير في نفس خط التطور الذي سارت فيه المجتمعات الغربية المتقدمة، بمعنى آخر تم تصور العالم الغربي كنموذج مثالي وعلى دول العالم أن تسير نحو هذا النموذج وفق سياساته وأفكاره التي يراها ممثلو نظرية التحديث الذين لا يرون نموذجا أخرا صالحا للعالم الثالث للخروج من أزمته وتخلفه سوى تبني سياسات ونموذج سياسي متمثلا في دولة تتمتع بالرشد والعقلانية وفق تصور "ماكس فيبر"، هذا النموذج الذي يستمد مقولاته الأساسية من مقولات علماء الاجتماع مثل "بارسونز" وبعض الاقتصاديين والسياسيين كما سنوضح لاحقا.

2- يرجع السبب الرئيسي في تخلف هذه المجتمعات إلى عوامل داخلية كامنة في البناء الاجتماعي والثقافي لهذه الدول، هذا البناء المتميز بعدم التجانس حيث تتداخل فيه العناصر الحديثة مع التقليدية، وهذه الأخيرة تعمل على كبح وإيقاف عملية التحديث الذي لا يمكن أن يحدث إلا بإقصاء تلك العناصر التقليدية الكامنة في البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع المختلف، ويظهر من هذا أن النظرية الغربية أو ما يسميها "بريان تيرنر" بالنظريات

(1)- أحمد زايد. الدولة في العالم الثالث. مرجع سابق. ص ص 09-13.

الداخلية –.مقابل النظريات الخارجية أي الماركسية – تعالج المشكلات الرئيسية في المجتمعات المختلفة بوصفها مسألة خصائص معينة داخلية لدى هذه المجتمعات معزولة عن أي إطار اجتماعي دولي، ويركز البحث الداخلي على القيم والمواقف والدوافع بصفتها السمات الداخلية التي تعيق أو تشجع التحديث ويشكل غياب العناصر الفيبرية للنمو – الزهد والقانون العقلاني، والبيروقراطية والعمل الحر – مرضا اجتماعيا داخليا يشل النظام الاقتصادي وهناك جوانب أخرى من النظرية الداخلية وهو تصوير التنمية بمعايير مجموعة من التناقضات الثنائية والمثالية، الجماعة/ المجتمع/ تقليد/ حداثة/ دينية/ علمانية ويصار إلى معالجة التنمية كعملية تؤدي إلى حالة نهائية للمجتمع عبر سلسلة من المراحل الضرورية البدائية ثم ما قبل الحديثة، فالحديثة، فما بعد الصناعة، وينتج عن التنمية حالة نهائية ساكنة هي نسخة أمينة للديمقراطيات الليبرالية في الرأسمالية الغربية وتحليل "دانيل لرنر" لمجتمعات الشرق الأوسط في "زوال المجتمع التقليدي" هي أوضح مثال عن التفسير السوسيولوجي الداخلي[1].

3- ويترتب عن النقطة السابقة أن التغيير يأتي من الخارج متمثلا في تيارات الثقافة الحديثة القادمة من المجتمعات الغربية، تقوم نظرية التغير هذه على فكرة محورية هي أن الإنسان التقليدي غير قادر على صنع التغيير بنفسه، إنه بحاجة إلى من يعينه على تحقيق هذا التغيير والثقافة الغربية هي التي تقدم له هذا العون، فالثقافة الحديثة تولد عند الإنسان التقليدي القدرة على الإنجاز فتحوله على إنسان منجز، والقدرة على الاختيار فتحوله إلى إنسان حر، والقدرة على التصور فتحوله إلى إنسان قادر أن يتصور ما هو واجب عليه وما هو حق له، ومن خلال هذا الإنسان حامل الثقافة الحديثة يتحرك المجتمع التقليدي من سكونه التقليدي على خط التحديث لا على المستوى الثقافي فحسب وإنما على المستويين الاقتصادي والسياسي، فتتحول النظم السياسية من نظم قبلية إلى نظم ديمقراطية وفي هذا الإطار يذكر بعض ممثلي هذا الاتجاه "سميث وإنجلز" (SMITH et INKELES) أن معظم الدول الجديدة والمقصود بها دول العالم الثالث عبارة عن هياكل جوفاء تفتقر إلى الهياكل التنظيمية التي من شأنها أن تحقق عملية التحديث الاقتصادي والاجتماعي مستعملين في ذلك مفهوم الرجل العصري كأداة للبحث،

(1)- بريان تورنر. مرجع سبق. ص ص 17-18

والفرضية الأساسية في ذلك البحث هو أن جوهر عملية البناء هو اكتساب واختيار صفات أو مميزات الرجل العصري الذي تركز الدراسة على كيفية حدوثه[1]، والذي بفضله يتحقق التحديث أو التقدم المنشود الذي تمثله المجتمعات الغربية وهذا ما عبر عنه بكل وضوح أحد أبرز ممثلي اتجاه التحديث "شلز" عندما ذهب على أن قادة الدول الحديثة يضعون نصب أعينهم مستقبلا يختلف جدا عن ماضيهم وقريبا من المجتمعات المعاصرة الحديثة وليس صورة لمستقبل لن يراه أحد بعدهم[2]، وهذا ما جعل "برتراند بادي" يقرر أن فكرة التحديث ترتبط بقوة بالتاريخ الغربي هذا النموذج – التحديث – الذي أقيم في القرن التاسع عشر (19) باعتباره المرجع الوحيد الإلزامي للتنمية[3].

4- ولا يحدث هذا التغيير بين يوم وليلة ولكنه يحدث بشكل تدريجي خطي، بمعنى أن التغيير يسير في خط واحد مستهدفا الوصول إلى النمط المثالي المتمثل في صورة المجتمع الغربي الحديث، فيختفي تأثير الروابط القبلية والقرابية على تشكيل الأمور السياسية، ويبدأ النظام السياسي في اكتساب الشرعية ، أن التغيير الاجتماعي هذا يسير بالمجتمعات في عملية تباين وظيفي بحيث تكون غايته النهائية هي أن يتجاوز المجتمع الإطار التقليدي وأن ينطلق نحو الوصول إلى نموذج المجتمع الحديث بكل ما فيه من خصائص ومميزات، ومن بين هذه الخصائص: التعليم على نطاق واسع والتمدن، التصنيع، الاتجاه نحو البيروقراطية، الاتصالات والمواصلات السريعة، ويلاحظ "سميث وإنجلز" أن هذه المظاهر انتشرت فقط في القرن العشرين لذلك يمكن النظر إلى التحديث على أنه شكل من أشكال الحضارة المميزة للعصر الحاضر[4].

5- إن عملية التغيير هذه لا تتم دون مشكلات، فمثل هذا المجتمع النامي (أو المتغير) سوف يواجه كل مشكلات التغيير الاجتماعي طالما أن هناك عملية نمو فاعلة فيه، ومن بين هذه المشكلات ظهور التناقض بين القوى التقليدية والقوى الحديثة، ولعل وجود هذه المشكلات هي

---

(1)- هيدي. مرجع سابق. ص 167.
(2)- نفس المرجع. ص 168.
(3)- برتراند بادي. الدولتان. مرجع سابق. ص 51.
(4)- هيدي. نفس المرجع. ص ص 59-60.

التي تدفع أنصار هذا الاتجاه لوصف مجتمعات العالم الثالث بأنها "متحولة" وغير مستقرة وغير "متكاملة" وغير "متسقة الأبنية والثقافات"، من هنا يطالب ممثلوها العالم الثالث إلى تكثيف علاقاته مع الدول المتقدمة لأن في هذه العلاقات مزيدا من التقدم، وهذا نابع من فكرة أساسها عند أنصار هذا الاتجاه تقوم على افتراض أن فكرة العالم الذي يقوم على الروابط المتبادلة والعلاقات يحقق الفائدة للجميع، فالدول الفقيرة تنتج الطاقة والدول الغنية تمتلك التكنولوجيا التي لن يكون التحديث بدونها[1]، أن هذا الكلام يعتبر مقبولا من الناحية النظرية، ولكن من الناحية التطبيقية والعملية، والشواهد التاريخية يثبت أن هذه العلاقات غير متكافئة ولم تؤد إلا إلى تبادل غير متكافئ، بل أدت إلى مزيد من الاستغلال والفقر والتخلف والتبعية، فلقد استوردت دول العالم الثالث "التكنولوجيا" وصدرت مواردها الأولية إلى هذه الدولة المتقدمة، واشترت منها السلاح، ولكن كل هذا أدى إلى مزيد من تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية جدا وهي تخضع لنمط معين من تقسيم العمل الدولي، والسلاح استعمل في أغلب الأحيان بين دول العالم الثالث فيما بينها نتيجة لمشاكل سببها الاستعمار، أما الموارد الأولية، فهي تتحكم في أسعارها السوق الرأسمالية الدولية وفي تصديرها الشركات متعددة الجنسيات، وتذهب إلى العالم الغربي بأسعار رخيصة، وهي تؤدي في الأخير إلى ربط اقتصاديات هذه الدول المختلفة بالاقتصاد العالمي الرأسمالي، وما يتبع ذلك من ظهور أشكال عديدة ومختلفة من التبعية التي تنعكس وتؤثر سلبيا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما سوف يتضح في العنصر الموالي.

(1)- أحمد زايد. الدولة في العالم الثالث. مرجع سابق. ص ص 23-24.

ثانيا: اتجاهات التحديث وإشكالية التنمية في العالم الثالث:

استقرت عملية التنمية في ذهن معظم الباحثين التقليديين – أصحاب نظريات التحديث – على أنها مسار خطي من الزمن أي أن مجموع البلاد المتخلفة قد عجزت عن اللحاق (بركب التصنيع والتقدم وبالتالي فإن اقتصادياتها في القرن العشرين إنما تماثل اقتصاديات أوروبا الغربية قبل الثورة الصناعية، في القرن الثامن عشر، ومن ثم وجب على هذه البلاد تمثيل التجربة الأوروبية ومحاكاتها عن طريق التدخل المباشر في العملية الاقتصادية حتى تستطيع اللحاق بركب الدول المتقدمة[1]، وكان الافتراض الأساسي في هذا النوع من التحليل، هو فكرة الثنائية، بمعنى أن الاقتصاد والمجتمع كليهما كانا مقسمين إلى قطاعين: قطاع عصري حديث، وقطاع تقليدي متخلف، واعتبروا أن التقليد غير ملائم للتنمية، بل هو نقيضها، ونجد هذه الفكرة على سبيل المثال عند "روستو وفوستر" (G.M.Foster). فذهب "روستو" إلى أن مرحلة الانطلاق تتميز – خصوصا – بإقصاء نهائي لمميزات المجتمع التقليدي. وعملية التحديث – على ذلك كما يذهب "سلمزر" – تحدث نتيجة لعدم التواصل، وللانقطاع الذي يحدث من خلال مرور المجتمع قبل الصناعي إلى المجتمع الصناعي[2]. وعلى أساس هذه النظرية للتنمية والتخلف، انطلق العلماء في تطوير وبناء النظريات المختلفة المفسرة لذلك، واختلفت الرؤى في هذا المجال، فبعض من علماء الاجتماع نظروا إلى الموضوع نظرة سيكولوجية، واعتبروا الرغبة في الإنجاز عاملا مهما وحاسما في قضية التنمية والتخلف، وعلى سبيل المثال يرى "ماككليلاند" (MCCLELLAND) و"هاجان" (HAGAN) أن مستوى الإنجاز في مجتمع ما يتم التعبير عنه حسب التجديد وتنظيم العمل. وفي المجتمعات التقليدية يرى الاثنان في مستوى منخفض جدا، ويمكن التغلب على القيود أو التجديدات الاقتصادية، لو وجد حافزا كاف للتحسين من قبل رب العمل. وكما يدعي "ماككليلاند" أن الأشخاص ذوي الإنجاز العالي، سيجدون طريقهم إلى الإنجاز الاقتصادي، لوجود الفرص والبنى الاجتماعية المتنوعة، وأن هذه النتائج

---

(1)- نادية رمسيس. النظرية الغربية والتنمية العربية في عادل حسين وآخرون. *التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1984. ص 170.

(2)- G. ROCHER. op. cit. pp 209-210.

توجه اهتمامنا – كعلماء اجتماع – بعيدا عن الاهتمام الشديد بالأحداث الخارجية في التاريخ إلى الاهتمامات الداخلية السيكولوجية التي في المدى البعيد تتحكم بما حدث في التاريخ. وقريبا من هذه النظرة تبنى "ليرنر" (LERNER) نظرة اجتماعية سيكولوجية مشابهة، ليفسر التحول من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث. ويعتقد "ليرنر" – في الواقع – بوجود مجتمع انتقالي، وهو المجتمع الذي قد تعرض للحداثة عن طريق الانتشار الحضاري (قوة جديدة) من المناطق الأكثر تقدما في العالم[1].

إن التركيز على العوامل السيكولوجية لتفسير التخلف، نظرة قاصرة ومتحيزة، فالتنمية عملية معقدة ومتشعبة، ولا يمكن أن نفسرها بعوامل سيكولوجية أو تبني أنماط مجتمعات أخرى، إن هذا التفسير – السيكولوجي – يذكرنا بالمقولة التي ذهب إليها عالم الأنثروبولوجي الفرنسي "لوسيان ليفي بريل" (L. L. Bruh)الذي يرى: < أن الشعوب المتخلفة هي متخلفة نتيجة للعقلية قبل المنطقية (Prementale) والتي تسيطر عليها التفسيرات الدينية والميتافيزيفية. بينما الدول المتقدمة، متقدمة نتيجة للعقلية التي تتمتع بها >[2]، إنها نظرة عنصرية تنف دور المجتمعات الاستعمارية – المتقدمة الآن – في تخلف هذه الشعوب. وهذا ما فعله "ماككليلاند" بإسقاطه العوامل الخارجية من تحليله وإرجاعه التخلف إلى عوامل داخلية، كالافتقار إلى دافع الإنجاز.

وفي نفس الخط السوسيولوجي لفهم عملية التحديث والتخلف – أي الانتقال من المجتمع التقليدي المتخلف إلى الحديث المتطور – حاول علماء اجتماع آخرون بناء نظريات مستمدة من النظرية الاقتصادية الغربية. وفي هذا الإطار نجد "سلمزر" يشير إلى نظرية في التحديث (التنمية)، وذلك من خلال التغيير الاجتماعي المصاحب لعملية التنمية الاقتصادية. هذا التغير سوف يثري المعرفة السوسيولوجية، بمجموعة من الحقائق الكمية المقارنة النابعة من الاقتصاد الكمي في إطار البناء الاجتماعي، تلك الحقائق – التي يصل إليها الباحث – سوف يكون لها مخرجات أساسية تخدم صالح السكان[3]. وقد ركز "سلمزر" على نقطة معينة نتيجة للتغير

---

(1)- أندرو ويبستر. مرجع سابق. ص ص 70-71.

(2)- ليفي بريل. *العقلية البدائية*. ترجمة محمد القصاص. القاهرة: مكتبة مصر. بدون سنة.

(3)- إسماعيل عبد الباري. أبعاد التنمية. القاهرة: دار المعارف. 1972. ص ص 46-47.

الذي يحدث عملية التحديث، وهي التباين البنائي، حيث يذهب إلى أن هذا المفهوم يمكن أن يستخدم في تحليل ما يمكن تسميته بأنماط السوق في الحياة الاقتصادية والاجتماعية خلال مرحلة التنمية.ويذهب نفس الكاتب إلى أن هناك أشكالا معينة من هذا التباين، يظهر نتيجة لعملية التحديث أو لعملية التغير التي تنتج لذلك وهي[1]:

- التباين في الأنشطة الاقتصادية.
- تباين في أنشطة الأسرة.
- تباين في الأنساق الدينية.
- تباين في أنساق التدرج الاجتماعي.

إن تحليل "سلمسر" يختلف عن تحليل "ماككليلاند". فإذا كان هذا الأخير ركز على قضية سيكولوجية (الإنجاز) فإن الأول ذهب بالموضوع إلى زاوية مغايرة وهي تركيزه على قضايا يمكن اعتبارها سوسيولوجية وهي قضية التباين والتغير الاجتماعي وما نجم عنه من قضايا وفي نفس الاتجاه يمكن تقريب وجهة نظر عالم آخر، وهو "إيزنشتات" الذي يبرز مشكلة أساسية تبدو من خلال المجتمع النامي وتكمن في التساؤل: كيف يمكن أن نمكن هذه المجتمعات لكي تصبح أكثر قابلية لحركة التغير[2]؟ الجواب – كما هو معروف عند كل ممثلي هذا الاتجاه – هو أن عملية الاحتكاك الثقافي هي التي تمكن هذه الدول من عملية التنمية فقبول التغير الاجتماعي هو العامل الحاسب والشرط الضروري لحدوث عملية التحديث أو التنمية بشكل شامل.

هكذا ذهب ممثلو هذا الاتجاه في تفسيرهم للتخلف التنمية أو التحديث حسب مصطلحاتهم الخاصة، فالتحديث هو عملية نفسية عند البعض واجتماعية عند البعض الآخر، تنطوي على تغيرات على كل المستويات الفكرية، والاجتماعية، والاقتصادية وكذلك السياسية، إن هذه التغيرات هي التي حدثت في المجتمعات المتقدمة الآن. وبفضلها تقدمت وتخلصت من تخلفها وتقليديتها. وهذا ما يجب على العالم المتخلف – التقليدي – أن يفعله، أي اتباع نفس الطريق ونفس الإجراءات.

---

(1)- نفس المرجع. ص 48.
(2)- نفس المرجع. ص 49.

إن وجهة النظر هذه – كما سنوضح فيما بعد – لا تعترف بخصوصية هذه المجتمعات، التي تختلف عن المجتمعات المتقدمة في كل شيء، تاريخيا أو اجتماعيا أو ثقافيا. وبالتالي فهي عاجزة عن أن تفسر ظاهرة التخلف، أو اقتراح طريق أو نموذج صحيح للتنمية.

أما علماء الاقتصاد فقد حاولوا بدورهم – بناء نظريات مفسرة للتخلف تقوم في أساسها– على تنظيم العلم، وتراكم رأس المال الذي أصبح هو الموضوع الرئيسي السائد في أدبيات النمو الاقتصادي. ويبدو دائما أنه التراث الذي لابد من تعلمه من التجربة الغربية، وتطبيقه بالتالي في أنحاء العالم المختلف، وفي هذا الإطار تذهب نظريات الحلقات المفرغة إلى أن التخلف يرجع إلى الفقر وما ينتج عنه من قلة الميل للادخار وضآلة الاستثمارات المتاحة، وصغر حجم تكوين رأس المال ولكي يتخلص المجتمع التقليدي من آثار التخلف يجب كسر الحلقات المفرغة بدفعة قوية تؤدي إلى رفع الاقتصاد القومي فوق مستوى الكفاف بدرجة تسمح بالانطلاق في مسار النمو الذاتي. ولن يتأتى هذا إلا عن طريق استيراد رأس المال والمعرفة التكنولوجية من الخارج والاستعانة بالقروض والمساعدات الأجنبية[1]، والعمل على الحد من الزيادات السكانية السريعة[2] وتكاد النظريات الاقتصادية في التنمية والتخلف تكرر نفس الأفكار وخاصة في ربطها التخلف بالفقر تركيزها على العوامل والقوانين الاقتصادية وهذا الاتجاه يعد من الأخطاء الفادحة التي وقعت فيها هذه النظريات باعتبار كل شيء يرجع إلى الاقتصاد. إن الخطأ الأعظم – كما يقول "موريس غورنيه" (M. Gornier) هو الاعتقاد بأن الغاية النهائية ووسائل التنمية هي كليا اقتصادية، وأن هدف كل الشعوب هو البلوغ إلى أساليب حياة الغرب الصناعي، وحتى "خروتشوف" بالرغم من اعتناقه للعقيدة الماركسية اللينينية، وكذلك "دنغ كسياو بينغ" فإنهما أكدا أن غايتهما النهائية هي بلوغ مستوى الحياة الأمريكي، وللخطأ وجهان:

---

(1)- إن المساعدات لم تحل مشكلة تخلف العالم الثالث لأنها تنطوي على أخطار عديدة منها: الإيديولوجية والسياسية فالمساعدة اعتبرت كحسنة لبلدان غنية كالسويد والترويج وسويسرا، وكهدف تجاري (ألمانيا واليابان)، وأداة للنفوذ (فرنسا) أو السيطرة السياسية (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة) أنظر: موريس غورنيه. *العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم*. ترجمة سليم مسكور. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بدون سنة ص 47.

(2)- نادي رمسيس. النظرية الغربية والتنمية العربية. مرجع سابق. ص 170.

خطأ رد كل شيء إلى الاقتصاد أي الاعتداد فقط بالنمو الاقتصاد. فالهدف هو نمو الإنتاج الوطني الخام، ونمو الاستهلاك. والخطأ الاجتماعي وذلك باعتبار المجتمع الأمريكي ذي الاستهلاك الواسع هدفا يقتضي بلوغه[1].

إن التركيز على العوامل والقوانين الاقتصادية معناه تجاهل خصوصية وتاريخ العالم الثالث، ولا عجب في ذلك، فالاقتصاد الكلاسيكي الجديد كما يقول "سمير أمين" يتجاهل التاريخ، ولا يعلم إلا قوانين اقتصادية يدعي أنها عامة- فتفرض نفسها كقوة طبيعية لا يمكن تفاديها وتفرض تنمية (نسميها نحن رأسمالية) يكاد يكون لا مفر منها، فالتخلف في إطار هذا النوع من النظرة يرجع – في نظرها – إلى رفض الخضوع لمقتضيات هذه القوانين العامة[2]، وقد نسيت هذه النظريات أنه من غير الممكن استعمال نماذج التطور للبلدان المتخلفة تلك التي عرفتها البلدان المتقدمة، لأن التمفصلات الأساسية التي عليها ترتكز هذه النماذج مختلفة عن مثيلاتها في البلدان المختلفة[3].

وفي تقدير "محمد لبيب شقير"، فإن أغلب تفسيرات التخلف في ظل الفكر التنموي التقليدي، قد بالغت مبالغة شديدة في أهمية رأس المال باعتباره العامل الاستراتيجي والحاسم في تحريك عملية التنمية الاقتصادية ودفعها وذلك على حساب بعض العوامل الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهذا ما تبينه بصراحة بعض المؤلفات الرئيسية في هذا الفكر التقليدي مثل مؤلف "راجنار نركسه" (R. Nurkse) الذي نشر تحت عنوان (مشكلات تكوين رأس المال في البلاد المتخلفة) من هنا يجوز الادعاء بأن أزمة التنمية التي تعيشها الآن مجموعة الدول المتخلفة، تعود على حد كبير إلى طغيان نوع من الفكر التنموي الذي لم يكن يلائم أوضاع هذه البلاد ولا يصلح لها، للاسترشاد به في تفسير ظاهرة التخلف، ومن ثم الاستعانة في تسهيل عملية نقل هذه البلاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم[4]، ذلك أن هذا الفكر التنموي يتجاهل تماما تاريخ العالم الثالث ويعتبر أن تاريخه مسألة تقنية بحتة، تحل عن طريق استيراد النماذج الغربية، وحتى نوضح هذه القضية بشكل جيد سوف نتناول بعض اتجاهات التحديث ومناقشتها، ذلك أننا لا نستطيع تناول كل اتجاهات التحديث العديدة والمتنوعة، ولكن سنقتصر على أهمها والتي لاقت رواجا وشهرة كبيرتين.

---

(1)- موريس غورنيه. مرجع سابق. ص 44.

(2)- سمير أمين. <حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية>. *المستقبل العربي*. (عدد 93. 1987). ص 91.

(3)- André Dumas. <Les Modèles de Développement>. *Temps Modernes*. 1972. P 282.

(4)- محمود عبد الفضيل. *الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1982. ص ص 60-61.

ثالثا: بعض اتجاهات نظرية التحديث في تفسير تخلف العالم الثالث:

١- اتجاه النماذج عند هوزيلتز:

من بين الاتجاهات الأكثر شيوعا في نظرية التحديث في دراسة العالم الثالث، اتجاه النماذج أو المؤشرات، وقد كان هذا الاتجاه هو الأكثر انتشارا في بداية العهد لكتابات التخلف والتنمية، وفيه يحلل الاقتصاديون التخلف على أساس مجموعة معينة من المؤشرات التي تعوق عملية التنمية أو تحد منها...، وهذا يعتمد على إجراء المقارنة الشكلية بين هذه المؤشرات في الدول المتقدمة والدول المتخلفة. ولهذا كثيرا ما يعرف بمنهج أو اتجاه الفجوة (Gap. Approach) كما يسميه "كندل برج" (Kindel Berg) أو منهج المؤشرات النمطية النموذجية (Idel Typiccal Index Approach) كما يطلق عليه المفكر "أندريه جندر فرانك" (A.G. FRANK) وأهم ما يلاحظ على هذا الاتجاه الطابع الوصفي التقريري[1]، فهو يصور عملية التنمية على أنها مجرد اكتساب النماذج أو المؤشرات التي توجد في الغرب، وقد لخص "كندلبرج" الإجراءات التي يتبعها هذا الاتجاه: < يمكننا عزل السمات النموذجية المثالية المعبرة عن التخلف عن تلك المعبرة عن التقدم، بحيث تبقى لنا السمات التي بحاجة إلى تنمية والتي من أجلها يجب أن تخطط المشروعات >[2].

ومن بين ممثلي هذا الاتجاه الأكثر بروزا "هوزيلتز" فقد اشتق منهجه هذا ليس فقط من تصنيف "ماكس فيبر" ولكن من بعض النماذج المثالية وخاصة عند "تالكوت بارسونز"، حيث تشكل وظائفها العناصر الدقيقة للمؤسسات التي تؤلف معا النظام الاجتماعي بفعل توجيهات ذات قيمة ثقافية متناسبة معبرة ومتكاملة والتي جمعها بموجب مجموعة من المواجهات الثنائية بين التوجيهات القيمية العالمية والخصوصية بين الوظائف الموصفة مهنيا بشكل نموذجي، مقابل الانتشار الوظيفي العشوائي، وظائف ترتكز على الإتكالية مقابل الإنجاز المباشر وظائف اتسمت بـ"التأثرية" بدلا من أن تكون قابلة للتأثر، وبعلاقات أكثر

---

(1)- رمزي زكي. *فكر الأزمة دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي الغربي*. القاهرة: مطبعة مدبولي. 1987. ص ص 77-78.

(2)- محمد الجوهري وآخرون. *دراسات في التنمية الاجتماعية*. القاهرة: دار المعارف. الطبعة الخامسة.1984. ص 520.

نظامية وليست عشوائية[1]، وقد أخذ "هوزيلتز" هذه المقولات لتطويره نموذجا، اعتبرت الأدوار فيه في الأقطار المتطورة نموذجية عالمية، حيث يؤكد هذا الأخير – بناء على متغيرات النسق الاجتماعي "لبارسونز" إن الدول المتطورة تتميز بالعمومية وبتوجيهها نحو الأداء (الإنجاز) وتخصص الدور (الخصوصية الوظيفية) بينما في المقابل الدول المتخلفة تتميز بالمتغيرات المقابلة وهي: الخصوصية والعزو والوظيفة المنتشرة أو (تشتت الدور)، ويذهب "هوزيلتز" وجماعته إلى أن التخلف ظاهرة أصلية توصف عن طريق دلائل تقليدية والتنمية على ذلك تتمثل في التخلص من هذه السمات التقليدية لتبني سمات الدول المتقدمة. أن اللوم في المتخلف يوضع على عاتق العالم الثالث نفسه[2]، وحل هذه المشكلة أي – التخلف – حسب رأي "هوزيلتز" وأتباعه يكمن في الانتشار فكرة بسيطة يؤمن بها جيش ينمو بسرعة من التقنيين المحللين وخبراء فنيين ومستشارين مختصين بالتنمية ويتخلص هذا الحل في الجملة التالية: "أطرح الصفات النموذجية المثالية أو مؤشرات التخلف من قسمات التطور والباقي هو منهاجك للتطور"[3].

إن هذا الذي يدعو إليه هوزيلتز وأتباعه يعتبر تبسيطا مخلا لقضية أو مشكلة من أعقد مشاكل هذا القرن، فالتنمية عملية معقدة وتتطلب شروطا وظروفا مناسبة لنجاحها، ولا يمكن ردها إلى مثل هذه المؤشرات. وتجدر الإشارة إلى أن هوزيلتز قدم هذه النظرية لأول مرة سنة 1953 تحت عنوان (البناء الاجتماعي والنمو الاقتصادي)، ونشرها مرة ثانية وبطريقة أكثر وضوحا سنة 1963 في مقال ثان تحت عنوان (التدرج الاجتماعي والنمو الاقتصادي)[4]، ومن خلال هذه النظرية ربط هوزيلتز التخلف بوجود الأسرة الممتدة والقبيلة البدائية، والمجتمع الشعبي، والقطاع التقليدي من المجتمع المزدوج، والخليط من عناصر تقليدية وعناصر حديثة، ولم يحاول ربط هذه الخصائص بالتقدم كما أنه لم يحاول ربطها بالتنظيم الاجتماعي السائد في العالم ككل، وهنا يبدو ما ذهب إليه "فرانك" من أن النسق الاجتماعي الذي يلعب في الوقت الحاضر

---

(1)- بيتر ورسلي. *العوالم الثلاثة الثقافية والتنمية العالمية*. ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله. الجزء الأول. بغداد: دار الشؤون العامة. 1987. ص 49.

(2)- نفس المرجع. ص 51.

(3)- نفس المرجع. ص 49.

(4)- André Gunder Frank.. <Sociologie du Développement et Sous-développement de la Sociologie>. Cahiers Internationaux de Sociologie. (Janvier-Juin 1967). P 105.

الدور الأساسي في إحداث التخلف، ليس هو الأسرة الممتدة أو القبيلة أو المجتمع المحلي وليس هو الدولة أو الدولة المتخلفة إنما هو شيء أكبر بكثير[1]، إنه النظام الرأسمالي العالم الذي عمل على نهب واستغلال وتخلف هذه الشعوب طوال القرون السابقة، ومازال في ويمنا هذا يمارس ذلك.

ويذكر "جيسفيلد" (J.R. Gusfield) فيما يذكر عن الخطاء التي وقعت فيها مثل هذه الاتجاهات، والتي تتبنى فكرة تعارض مع التنمية، يقول " جيسفيلد" افترضنا مُسبقا بأن التقليد والتنمية في صراع، الواحدة تعارض الأخرى، ولكن نلاحظ اليوم أن التقليد والتنمية يستطيعان ليس فقط أن يعيشا معا ولكن أن يقويا بعضهما البعض، تظهر على العكس متأقلمة معه في كثير من الحالات، وحتى تشجع التنمية وبالأخص لكونها وحدة للادخار وعاملا لخلق الشركات الصغرى، كما نستطيع أن نلاحظ ذلك في الهند[2].

ونتيجة للأخطار العديدة التي وقع فيها هذا الاتجاه وعلى رأسه ممثله الأكثر بروزا "هوزيلتز" ولعجز هذه النظرية الواضح في تفسير التخلف وفهم الأبنية الاجتماعية داخل العالم الثالث، فقد كانت مثار نقد عنيف وشديد من طرف العديد من علماء وباحثي العالم الثالث، ذلك أن هذا الاتجاه قد قدم تقريرا وصفيا عن الفقر وليس تحليلا عن التخلف.

ومن بين منتقدي هذا الاتجاه، نجد العالم "فرانك" الذي ذهب في نقده "لهوزيلتز" إلى القول: < إن نقدي للأسس الأمبيريقية لهوزيلتز يعلن عدم اتفاقي معه وذلك على أسس نظرية >، فإذا كان صحيحا أن الأدوار الاجتماعية ليس لها نفس الوزن ولا نفس الأهمية في التنمية والتخلف، فإنه من غير جائز أن نعتبرها بنفس الأهمية، ذلك أن "هوزيلتز" في إعطائه السمات للمجتمعات المتقدمة والمتخلفة، يتجنب دراسة خصوصية الأدوار السياسية والاقتصادية الأكثر وضوحا والتي لها أهمية كبرى في هذا المجال، وعندما حاول "هوزيلتز" الاستفادة من الخصائص الشعبية التي أوردها "ريدفيلد" (RED FIELD) ليلصقها بمتغيرات نموذج التخلف، أي مجتمعات العالم الثالث، لم ينجح في ذلك، ذلك أن "ريدفيلد" لم يرد إطلاقا القول بأن الخصائص الشعبية تميز مجتمعا متخلفا بل بالعكس فإنه يأخذ احتياطا كبيرا في تحديده

(1)- محمد الجوهري وآخرون. مرجع سابق. ص 62.
(2)- G. ROCHER. Op cit. P 211.

للمتغيرات الشعبية، التي تساعده فقط على توصيف بعض جوانب المجتمعات ويضيف "فرانك" أن الكلام عن متغيرات نموذج المجتمع الشعبي كما يفعل "هوزيلتز" غير صحيح، سواء من الوجهة الأمبيريقية، أو من الوجهة النظرية[1]، فأطروحات "هوزيلتز" التي تتناول التطور الاقتصادي والتغيير الثقافي وبالتالي تفسير تخلف المجتمعات التقليدية أطورحات زائفة وغير موضوعية، بل غير كافية، لا من الناحية الواقعية لأن واقع العالم الثالث وخصوصيته التاريخية تدحض ما يذهب إليه، ولا من الناحية النظرية، نتيجة للأخطاء المنهجية العديدة التي وقع فيها وبالتالي فإن تحليله الذي قدمه في مقاله "البناء الاجتماعي والنمو الاقتصادي" يتناقض مع مقالته، لأنه لا يهتم إلا قليلا بالبناء الاجتماعي لهذه الدول المتخلفة، وكذلك بالنسبة لبنية التخلف، حيث يسقط الجانب التاريخي نهائيا من تحليله.

٣- اتجاه مراحل النمو:

وهذا الاتجاه من أبرز أنماط الفكر التنموي الذي ساعد بين صفوف الاقتصاديين في الستينات، وكان له بصمات واضحة في كثير من نظريات التخلف والتنمية، في تلك الفترة، نظرية مراحل التطور الاقتصادي روج لها "روستو"، في كتابه ذائع الصيت "مراحل النمو الاقتصادي" الذي استحوذ على اهتمام كبير في أوساط المتخصصين بقضية التنمية والتخلف، وكما يقول العالم الاجتماع الفرنسي "ريمون آرون" (R. Aron) لقد أقبل العالم كله على قراءة هذا الكتاب، وأصبح التمييز بين مراحل النمو الاقتصادي بصرف النظر عن التناقض بين النظم السياسية شيئا عاديا[2].

وبالرغم من أن "رستو" في هذا الكتاب لم يعن أساسا بتحليل قضية التخلف بالبلاد المتخلفة، إلا أن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تفسير التخلف، والفكرة التي قدمها "روستو" في هذا المجال تتلخص في أن النمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث أن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكيا للمرحلة التي تليها[3] وهذا يعني أنه

---

(1)- Frank. Op cit. Pp 113-114.
(2)- Rymond Aron. Dix Huit Leçons sur la Société Industrielle. Paris. Gallimard. 1962. p 2.
(3)- رمزي زكي. مرجع سابق. ص ص 82-83.

على البلدان المتخلفة أن تعيش نفس الطريق الذي مشته الدول المتقدمة في الفترة بين 1850-1950، حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلى المجتمع الصناعي فما بعد الصناعي، وحسب "رستو" يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمس: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة الاتجاه نحو النضج ومرحلة الاستهلال الوفير، وعند الاعتماد على نظرية المراحل لـ"رستو" في تفسير التخلف، نجد أن الأمر هنا لا يختلف كثيرا عن الاتجاه الأول، والذي سبق عرضه من أن التخلف مجرد حاصل جمع سمات التخلف (ضآلة معدلات الاستثمار... الخ)، وقضية تجاوز التخلف بناء على ذلك، تتمثل إذن عند "رستو"، في كيفية الانتقال من المجتمع المتخلف (وهو ما يناظر مرحلة المجتمع التقليدي) إلى مرحلة التقدم (وهي تناظر مرحلة النضج والاستهلاك الوفير)، وذلك بتحقيق شروط مرحلة الانطلاق (Take-Off) وهي ما تعني عملية التنمية[1].

وقد ربط "رستو" التنمية بعدد من الأمور، منها ظهور البنوك والمؤسسات العالمية التي تتولى تجميع رؤوس الأموال وزيادة الاستثمار من 05% إلى أكثر من 10% من الدخل القومي ... الخ. ولكن بهذا الفهم البسيط الذي يصور التخلف على أنه تأخر زمني لا أكثر ولا أقل، يكون "رستو" قد تجاهل فهم تاريخ الدول المتخلفة، زيادة على اعتباره البلدان النامية وكأنها – طبقة أو فئة واحدة – وبصورة أكثر تحديدا يفترض "رستو" أن كل هذه البلدان تتعرض لنفس المشاكل وتعاني من نفس المعوقات، وتتطور تقريبا بنفس الشكل في عمليتها التنموية فـ"رستو" صور لنا المراحل الخمس للنمو على شكل (محطة قطار) عن طريقها وبالضرورة يجب أن تمر كل الدول السائرة في طريق النمو[2]، زيادة على كل هذا فقد أغفل "رستو" ظرفا هاما من الظروف المهيأة للانطلاق في الرأسمالية الغربية، وهو الاستعمار ونهب الثروات التي حققت عن طريقها مراحل ازدهارها وتقدمها في الوقت الذي حرمها فيها الاستعمار من فرص تنمية ذاتها زعما بان الرأسمالية هي السبيل الوحيد للتنمية والازدهار[3].

---

(1)- نفس المرجع السابق. ص ص 83-84.

(2)- Rocher. Op cit. P 213.

(3)- إسماعيل صبري عبد الله. *نحو نظام اقتصادي عالمي جديد*. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب. 1976. ص 131.

إن "رستو" هو المسؤول عن هذا الفهم الخاطئ والمتحيز، فلماذا يتعين على دولة كالهند مثلا، أن تتبع نفس طريق إنجلترا أو فرنسا، وعلى دولة مثل البرازيل أن تتبع نفس طريق ألمانيا أو الولايات المتحدة، إن لكل من هذه الدول تاريخها الخاص، وتطورها كان في ظروف خاصة ومعينة، ولا يمكن أن ترجع هذه الظروف. إن بهذا التحليل يكون "رستو" قد أغفل تماما البعد التاريخي باستثناء تاريخ الرأسمالية الغربية، أما العالم الثالث فلم يتعرض لتاريخه إطلاقا، لأن التعرض لذلك سوف يكشف عن حقائق تفند وجهة نظره تماما، وبالتالي يصبح تحليل "رستو" لا فائدة منه ولا معنى له، لهذا فقد كانت هذه النظرية كسابقتها محل نقد عنيف، ربما لم ينله أي اتجاه آخر، وتبدو هذه الانتقادات في أن المراحل السالف ذكرها تحكي في تبسيط مخل، وفي تمجيد ممل تاريخ الرأسمالية الغربية ...، لذلك أن مرور العالم الأوروبي بمراحل محددة في تاريخه الاقتصادي لا يعني بالضرورة أن المجتمعات النامية تسير وفقا لهذه المراحل في المستقبل خاصة وأنها تواجه صعوبات خطيرة، وهي على أهبة الاستعداد للتنمية[1].

وقد ذهب "سمير أمين" في نقده لهذا المنهج من التحليل أنه يستحيل حاليا أن نجد في العالم بلدا أو مجتمعا تنطبق عليه خصائص المرحلة الأولى ... وليس في ذلك مدعاة للدهشة، نظرا لأن تراص المراحل عند "رستو" لا يأخذ في الاعتبار تاريخ البلدان المتخلفة حاليا، ولا العلاقات الحاسمة التي وجدت منذ قرون بين هذه البلدان النامية حاليا ...، هذه العلاقة لم يكن من شأنها فقط أن تؤثر على حيز التصدير في البلدان المتخلفة، كما تؤكد الأطروحة التي تكاد تكون مقبولة عالميا، رغم خطئها، سواء من الناحية التجريبية أو النظرية، والقائلة بالثنائية الاقتصادية والاجتماعية، بل العكس صحيح، فقد أحدثت هذه العلاقة التاريخية تحويلا كليا في التركيب الاجتماعي للشعوب التي لم تكن بلدانها متخلفة[2]. ونفس هذه الأفكار نجدها عن "فرانك" في نقده لـــ"رستو" فقد ذهب "فرانك" إلى أن هذه الأطروحة، أي أطروحة "رستو" غير صحيحة لا من الناحية الأمبيريقية ولا النظرية، ولهذا السبب فهي لا تتطابق، لا مع حاضر ولا مع ماضي البلدان المتخلفة، فـــ"فرستو" يقول من خلال هذه الأطروحة المشوهة علانية ما قاله

---

(1)- إسماعيل عبد الباري. مرجع سابق. ص ص 24-25.

(2)- سمير أمين. *التراكم على الصعيد العالمي*. ترجمة حسن القبيسي. بيروت: دار بن خلدون. الطبعة الثالثة. 1981. ص 31.

"هوزيلتز" في الخفاء، فالتخلف هو مرحلة أصلية في المجتمع التقليدي، وبمعنى آخر المجتمع التقليدي هو مجتمع متخلف، زيادة على ذلك فهو يصور البلدان المتخلفة وكأنها لا تاريخ لها، وهو يرفض دراسة تاريخ علاقة الدول المتخلفة بالدول المتقدمة، ولو فعل ذلك لكان غير الكثير من أطورحته هذه[1]، فـ"رستو" لا يذكر شيئا عن الاستعمار وعن استغلال الدول المتقدمة للدول المتخلفة عبر عدة قرون، إن "رستو" من خلال نظريته يجعلنا نعتقد أن البلدان المتقدمة تطورت وتقدمت في عالم غير الذي تطورت في الدول المتخلفة، وكأن هناك عالمان تاريخيان على هذه الكرة الأرضية، ولكن الحقيقة هي أن هناك تاريخ واحد، هو تاريخ تقدم المجتمعات المتقدمة، وفي نفس الوقت هو تاريخ البلدان المتخلفة التي تعرضت لهجمة إمبريالية شرسة من طرف البلدان الأولى.إن تاريخ العالم هو تاريخ واحد من خلاله استطاعت بعض الدول أن تتطور وتتقدم على حساب دول أخرى، وكأنه عملة ذات وجهين، الوجه الأول يرمز للدولة الرأسمالية التي استغلت ونهبت، والوجه الثاني يرمز إلى المجتمعات المتخلفة، والتي كانت عرضة لذلك الاستغلال والنهب. فالتاريخ هو تاريخ واحد ولكن النتائج ليست واحدة، بل كانت مختلفة تماما بين هاذين العالمين، فتاريخ العالم هو تاريخ تقدم في جزء منه وتاريخ تخلف وتبعية ونهب واستغلال في جزئه الآخر.

وخلاصة القول، أن أطروحة المراحل أو الأطوار ذات المظهر العلمي والتي لفقها "رستو" متهافتة لأنها تلائم – بصرف النظر عن نظام البلد الاجتماعي والاقتصادي – أي مجتمع وأن المهم في هذه النظرية هو مجرد طور أو مرحلة النمو الذي بلغته البلاد المعنية.

ويبدو أن تفسيرات "رستو" رغم شهرتها، من أكثر التفسيرات ضعفا، خاصة عندما تزعم بأن التخلف بحد ذاته، وضع طبيعي لبلد ما في مرحلة زمنية معينة، إن الأخذ بمفهوم "رستو" التقليدي للتخلف، يدفع إلى الاعتقاد أن الحل الوحيد إلى الخروج من هذه الوضعية هو اتباع نفس الطريق الذي كانت ابتعته البلدان الغربية الرأسمالية الغربية، والواقع أن هذا الفرض يعتبر خطأ إطلاقا لأن الأوضاع التاريخية والاقتصادية للعالم الثالث مغايرة لتلك التي عرفتها البلاد الأوروبية في القرن الماضي[2]، لذلك إن أهم ما يلاحظ على هذا الاتجاه ضحالته الشديدة في

---

(1)- Frank. Op cit. PP 120-121.

(2)- محمود عبد المولى. *العالم الثالث ونمو التخلف*. الدار العربية للكتاب. 1982. ص 65.

تفسير التخلف. وبالرغم من أن "رستو" حاول أن يسبغ على تحليله الطابعين الاقتصادي والاجتماعي إلا أن تحليله جاء سطحيا ولا يستند على أي أساس نظري، فعنصر التحليل الاقتصادي عنده انحصر في التغييرات التي حدثت لقوى الإنتاج، بينما عنصر التحليل الاجتماعي عنده يقتصر على تغير ميول الأفراد، مع إهماله التام للمحيط الاجتماعي الذي تتد فيه هذه التغييرات[1]، وهذه النقطة بالذات تشترك فيها كل نظريات التحديث، فهي لا تعطي أهمية لخصوصية العالم الثالث ولا لتاريخه أو لتاريخ بنية التخلف.

إن هذه النظرية تمت بصلة قوية إلى التيار الإيديولوجي البرجوازي مثل بقية نظريات "المجتمع الصناعي"، إنها تحاول إعطاء صورة عامة أو رسم تخطيطي لتطور الإنسانية كبديل عن الماركسية، فيما يخص تطور التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية[2].

وقد حاول بعض الكتاب تصحيح أطروحة "رستو" حتى تصبح أكثر ملائمة لواقع العالم الثالث، حيث أخذ هؤلاء الكتاب تكوين تصنيفات تأخذ في الاعتبار، أولوية تنوع واختلاف البلدان النامية ومن بين هؤلاء نجد العالم "جالبريث" (J.K. Galbraith) الذي يخلص في كتابه "أفاق التطور الاقتصادي" إلى نتيجة مريبة حول شرعية تقسيم الدول إلى متطورة ومتخلفة، مؤكدا على ضرورة النظر إليها، على أنها تقع في مراحل تطور مختلفة، و"جالبريث" مثل بعض المؤلفين لا يقدم تعريفا واضحا للتخلف، مؤكدا فقط على نماذج وفئات البلدان المتخلفة[3]، ففي تقرير قدمه عام 1960 إلى أحد المؤتمرات الاقتصادية العالمية، انطلق من تصور معين مفاده أن كل البلدان المتخلفة تشترك في خاصيتين مشتركتين هما:

1. فقر الغالبية العظمى من السكان.

2. المعوقات التي تعطل اجتياز ما يسمى " جدار أو خط الفقر" ويوضح "جالبريث" أنه ليس كل تلك المعوقات هي التي تعطل التنمية، وإنما نوع المعوق في التنمية هو الذي يجب أن نجعل له معيارا لكي نستطيع أن نفرق بين هذه البلدان المتخلفة، وانطلاقا من هذا المعيار يفرق "جالبريث" بين ثلاثة نماذج من البلدان التي بها مشاكل تنموية وهي:

---

(1)- رمزي زكي. مرجع سابق. ص 84.

(2)- محمود عبد المولى. مرجع سابق. ص ص 57-58.

(3)- نفس المرجع السابق. ص 66

أ) **النموذج الإفريقي لغرب الصحراء:**

في هذا النموذج يكمن حاجز التنمية في "ضعف القاعدة الثقافية للمجتمع" ويعني "جالبريث" بهذا البلدان التي تعاني من ارتفاع نسبة الأمية ووجود عدد محدود جدا من الأشخاص الذين استفادوا من الدراسات العليا، كما أن النظام التعليمي فيها غير كافي تماما لكل مستويات الطبقة الأولى، و"جالبريث" يطلق على هذا كله اسم النموذج الإفريقي لغرب الصحراء، لأن هذه الوضعية أو الحالة تغلب وبدرجات متفاوتة على عدد كبير من دول إفريقيا لغرب الصحراء، وهو يخص في أغلب الأحيان البلدان التي عرفت النظام الاستعماري الذي لم يساهم في خلق الظروف المشجعة للانطلاق، وينتج عن هذه الوضعية حلقة مفرغة لضعف الحكومة، وتأخر النسق التعليمي ونقصه، وهذه الفجوة في النسق التعليمي تؤدي إلى اضطراب وضعف ثقافة هذه البلدان.

ب) **النموذج الأمريكي اللاتيني:**

في هذا النموذج، القاعدة الثقافية واسعة بالمقارنة مع النموذج الأول، فالنسق التعليمي متطور، مكونا طبقة متعلمة تشمل العمال الإداريين والمحترفين، أما الحاجز أو عائق التنمية "فيكمن هنا داخل البناء الاجتماعي" فالمجتمع مقسم على جماعتين، جماعة أقلية من المالكين وأخرى عريضة من الجماهير العاملة المؤهلة وهم عمال وفلاحون في أغلب الأحيان، وعلى هذا فليس للمالكين ولا للعمال الزراعيين حافز أو دافع اقتصادي قوي، لدفع أو لرفع إنتاجية رؤوس أموالهم، أو يساهم إيجابيا في الإنتاج الوطني، وهذا النموذج موجود خاصة في أمريكا الجنوبية أو الوسطى.

ج) **نموذج جنوب شرق آسيا:**

هذا النموذج يتمثل خاصة في حالة الهند والباكستان ومصر، كذلك إندونيسيا والصين، وفي هذا النموذج نلاحظ القاعدة الثقافية ممتدة وعريضة، ونستطيع أن نجد زيادة في عدد الأشخاص المتعلمين وفائضا في المدرسين والإداريين وذوي الياقات البيضاء، وحاجز التنمية آت من الاختلال بين العوامل الإنتاجية داخل هذه البلدان فالزيادة السكانية دائما تربو على زيادة الإنتاج ورؤوس الأموال المتوفرة دائما ضعيفة لذلك تشكو من نقص في رؤوس الأموال والموارد الاستهلاكية، مع فائض سكاني يتعذر خفضه، وفي الأخير ينتج عن كل هذا توقف اقتصادي

وتهديد مستمر بالمجاعة[1]، هكذا راح "جالبريث" يطور أطروحة "رستو" ولكنه لم يأت بجديد يذكر في هذا المجال، فهو يردد نفس أفكار هذه المدرسة، لهذا فقد فشل في تفسير التخلف، أو رسم خطة أو نموذج واضح للتنمية تتلاءم وواقع وظروف البلاد المتخلفة، وحتى تصنيفه الثلاثي هذا لم يقدم أي شيء يذكر يمكن أن يساهم في تحليل وتفسير التخلف.

لقد حاول "جالبريث" تمييع القضية بنموذجه الثلاثي هذا، ذلك أنه يهمل البعد التاريخي في قضية التخلف والتبعية، فالذي قام به هو مجرد وصف لوضعية هذه البلدان، وفي المقابل لم يقدم أي إسهام يذكر، يمكن أن يساهم في فهم الأسباب الحقيقية التي هي بالضرورة تاريخية، طالما أن هذه البلدان خضعت للاستعمار الرأسمالي الذي عمل على استغلالها وتخلفها وربطها به ربطا محكما.

إن "جالبريث" فشل، كما فشل سابقوه في إعطائنا صورة واضحة أو تفسيرا مقنعا ومقبولا عن حالة التخلف والتبعية، فغاية ما هناك أنه أتى لنا بهذا التقسيم الثلاثي حتى يوهمنا بأن هناك أسبابا عديدة ومتنوعة تتحكم في التخلف والتبعية، بينما كان الأجدر به أن يقدم لنا تفسيرا مقنعا لنشوء هذه الظاهرة، حتى يظهر الحل الأمثل أو القيام بتنمية تتلاءم وواقع هذه المجتمعات والتي هي بالضرورة مختلفة عن المجتمعات المتقدمة.

وفي نهاية تحليل الاتجاهات المختلفة لنظرية التحديث يمكن القول أنه بالرغم من أن إشكالية التنمية والتخلف قد مثلت نقطة محورية في هذا الاتجاه النظري، إلا أنه لم يستطع تفسير تخلف بلدان العالم الثالث، وبذلك بقيت هذه الظاهرة – التخلف – ظاهرة متعنتة. ورغم الكم الهائل من الكتابات والنظريات المختلفة والأطروحات العديدة فإن إصرار بعض العلماء على إهمال الجانب التاريخي في تحليلاتهم ورغبتهم الجامحة في إلقاء مسؤولية التخلف على شعوب هذه البلدان نفسها، وإهمال دور الاستعمار والاستغلال الإمبريالي طوال القرون الماضية واستمراره حتى الآن، هو الذي جعلهم يفشلون في مهمتهم هذه.

---

(1)- Rocher. Op cit. PP 231-217.

رابعا: الدولة والبناء السياسي في العالم الثالث:

١- مفهوم الدولة:

رغم أن نظرية التحديث كانت في الأساس مهتمة بدراسة البناء الاجتماعي والاقتصادي للعالم الثالث الذي اعتبر هو المسؤول الأول عن تخلف هذا العالم، أم اهتمامهم بتحليل البناء السياسي وجهاز الدولة فيه فلم ينل نفس الاهتمام ورغم هذا فقد كان اهتمامهم بالدولة يسير في نفس الاتجاه إذ اعتبروها الإطار الذي يمكن أن يقود عملية التنمية والتحديث وهذا في غياب الطبقة المؤهلة لذلك، ومن هنا فتحليل منظرو التحديث للبناء السياسي عموما كان في إطار الفرضيات العامة التي تحكم هذه النظرية، فالمتتبع لمختلف آراء اتجاه التحديث يجد أنه يحسر تحليلاته وآراء دوما في مقولته تقليد حداثة، والدول المتخلفة هي بالضرورة دول ومجتمعات تقليدية تفتقد إلى كل مقومات التقدم والتطور وفرصتها الوحيدة هي فتح هذه المجتمعات لموجة الحداثة وللقيم الغربية وبشكل عام فالدولة التقليدية سائرة في اتجاه الدولة الحديثة وذلك مع الانتشار العلمي للمؤسسات والأفكار والمفاهيم العصرية والحديثة، وهكذا كلما كان المجتمع أكثر تقبلا للحداثة والعصرنة كلما أصبحت السياسة أكثر ديمقراطية وعلمانية، وترسخت بالتالي نظم عصرية كتلك السائدة في المجتمعات الصناعية الحديثة، فالدولة التقليدية تعاني من عدم الاستقرار الناتج عن عدم النضج السياسي، وذلك في مقابل الدول الغربية كمثال للاستقرار والنضج السياسي، ويذهب أحد روافد هذا الاتجاه أن الطريقة الوحيدة لقيام دولة في العالم الثالث ذات نضج سياسي وبالتالي تتمتع بالاستقرار سيكون بوساطة التعليم وتغيير قيم الناس ومواقفهم الحياتية وتبني طرق العمل السياسي الحديث من خلال نقل الأفكار من المجتمعات المتقدمة إلى المجتمعات المتخلفة التقليدية.

ولقد استند ممثلو نظرية التحديث على أفكا كل من "دوركايم وماكس فيبر" في تعريفهم وتطوريهم لمفهوم الدولة في المجتمعات التقليدية حيث ربط "دوركايم" بين تقسيم العمل وظهور الدولة، حيث يؤدي التزايد المستمر لتقسيم العمل على إبراز أشكال جديدة من المؤسسات وأشكال أخرى من النفوذ، ومن بين هاته الأشكال الجديدة للنفوذ تظهر الدولة

المعاصرة، يقول: "دوركايم" كلما كان تطور المجتمع كبيرا وعظيما كلما كان تطور الدولة كبيرا وعظيما[1]، فالدولة أو كما يسميها "دوركايم" < العضوي الحكومي> عبارة عن ظاهرة عادية تنتج عن نهضة تقسم العمل وكان "دوركايم" يرى أن المجتمعات التي ينعدم فيها تقسيم العمل ينبغي أن يوجد فيها مفهوم التضامن الذي تدعمه عوامل خاصة كالدين والعادات والتمثيل الاجتماعي على وجه العموم، ويسمى هذا التضامن < التضامن الميكانيكي> وفي المقابل كلما زاد حجم المجتمع تصبح الحاجة أكبر لتقسيم العمل وهذا يساعد على نمو التضامن العضوي الذي يساعد ويؤدي إلى أن تظهر الدولة وتتطور كعضو بارز، فالدولة بالنسبة لـ"دوركايم" تعد الوسيلة أو الأداة الوظيفية للمجتمع المعاصر.

وهكذا يبدو التضامن "العضوي" في تحليل "دوركايم" وكأنه حتمية تاريخية، فإذا كان تحول المجتمع يؤدي على تهديد أسس التضامن الآلي، فإن على المجتمع أن يولد شكلا من أشكال التضامن قادرا على خلق نوع من التوازن بين حرية الأفراد وما يفرضه المجتمع من تنظيم معياري أو على خلق مجموعة من الظوابط البنائية التي تمنع النزعة الفردية وهي إحدى نتائج تحول المجتمع، ويبدو هذا التوازن مستحيلا دون شكل من أشكال التنظيم السياسي وفي هذا الإطار فقد ميز "دوركايم" بين شكلين من أشكال هذا التنظيم.

أ) الدولة وهي عنده سلطة استبدادية لا تحقق التكامل فحسب ولكنها تلعب دورا بارزا في تحرير الأفراد.

ب) الهيئات المهنية الوسطى التي تحقق التكامل وتعمل على تحقيق وحدة المركزية وتحل محل الروابط القرابة من المجتمع المتضامن الآلي، ومن أمثلة هذه الهيئات نقابات العمل، الأندية المهنية، التجمعات المهنية المختلفة، ولا غنى لمجتمع التوازن العضوي من هذين النمطين طالما أنهما يحققان هدف التوازن فالدولة تمنع التجمعات المهنية من أن تصبح تجمعات في ذاتها وهذه بدورها تمنع الدولة من التحول إلى أداة للاستبداد والطغيان[2].

وقد تركت تحليلات "دوركايم" الخاصة بالتضامن الآلي والتضامن العضوي وتقسيم العمل الاجتماعي أثرا كبيرا على علماء التحديث من بعد رغم أن "دوركايم" كان مهتما بالمجتمعات

---

(1)- Badie et Birnbaum. Op cit. PP 11-16.

(2)- أحمد زايد. الدولة في العالم الثالث. مرجع سابق. ص ص 79-80.

الغربية وليس بمجتمعات العالم الثالث، إلا أن رؤيته في ذلك استخدمت في المقارنة بين المجتمعات وتركت ثنائيته آثارها على الرؤية التعددية الوظيفية لمجتمعات العالم الثالث التي تخبر عملية التحول بين قطبي ثنائية "دوركايم"[1].

أما "ماكس فيبر" الذي يعتبر أول من ركب نموذج الدولة الحديثة في الفكر السياسي المعاصر فقد تركت مساهماته في هذا الإطار أثرا بليغا بحيث نجد أن ممثلو هذا الاتجاه ينطلقون في تعريفهم للدولة من تعريفه، ولقد تمكن "فيبر" من الوصول إلى مفهوم الدولة الحديثة من خلال مقارنته بين مثلي سلبي وآخر إيجابي، كانت فرنسا "النابوليونية" في بداية القرن التاسع عشر (19) تمثل النموذج الإيجابي وكانت أوروبا الأرستقراطية تمثل المثل السلبي لأنها مقارنة بين الحداثة والتقليد، وتتجلى مظاهر الحداثة في أربع ميادين: الجيش، الإدارة الاقتصاد، التعليم.

الجيش: حيث تتمثل مظاهر الحداثة في الجيش في أنه جيش وطني شعبي لأن الدولة الحديثة وضعت حدا للجيش المحترف والمرتزقة.

الإدارة:وتتمثل مظاهر الحداثة فيها في الإصلاح الاداري الذي يقوم به جيش مدني هو البيروقراطية.

الاقتصاد: وتتمثل مظاهر الحداثة في انتشار العقلانية التي من مظاهره رفع الإنتاج على حساب الاستهلاك وتحرير المنتجين من القيود المفروضة عليهم والقضاء على المؤسسات الاقتصادية العقيمة.

وأخيرا فلكي تتم العقلانية بشكل شامل في الاقتصاد والإدارة والجيش يلزم تحديث التعليم وعقلنته، وبعقلنة هذه الميادين الأربعة يصبح الكل بنية متسقة تحكمها العلاقات العقلانية، أي دولة حديثة يسودها العقل، فالدولة الحديثة بصفة عامة هي مجموعة أدوات العقلنة في كل دروب الحياة[2] وقد تلقى علماء التحديث هذا المفهوم للدولة المعاصرة كما صاغها "ماكس فيبر" واعتبروه نقطة البداية للتفرقة بين نموذجين من الدول إحداها تتمثل لمظاهر الحداثة والعقلانية في كل نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأخرى تفتقد إلى مثل هذه الخصائص والمميزات، وهكذا أصبح هذا التعريف – أي تعريف ماكس الشهير للدولة – يحظى بقبول

---

(1)- نفس المرجع. ص ص 80-81.

(2)- بنكيران. مرجع سابق. ص ص 31-32.

أنصار مدرسة التحديث، وتجدر الإشارة إلى أن ممثلي المدرسة الوظيفية عموما بما فيهم ممثلي التحديث لا يميلون لاستخدام مفهوم الدولة، ويفضلون استخدام النظام السياسي، فقد رفض "استون" على سبيل المثال مفهوم الدولة بالنظر إلى الاختلاف والاضطراب في المعاني الذي يثيره المفهوم، وتمثل مفاهيم القوة والسلطة وصنع القرارات أو السياسات أهمية جوهرية[1] في تحليل "أستون" للحياة السياسية فالنظام السياسي هو ذلك الجهاز الذي:

- يقوم برسم السياسات التي تستهدف تنظيم وتوزيع المواد.
- الذي يتبع سياساته وقراراته بما يتمتع به من سلطة.
- الذي تكون قراراته وسياساته ملزمة للمجتمع ككل أي أن يكون هناك شعور عام في المجتمعات بقبول هذه القرارات وتلك السياسات على أنها ملزمة.

ويفهم من هذا التحديد للجهاز السياسي (أو الدولة) أن هذه الأخيرة عبارة عن جهاز أو نسق يضرب بجذوره في أعماق المجتمع، ويمثل المجتمع بكل ما فيه من نظم وثقافة البيئة الداخلية للنظام السياسي، أما العالم الخارجي ككل فإنه يمثل البيئة الخارجية لهذا النظام[2].

والواقع أن هذا الوصف للنظام السياسي أو الدولة لا يبدو سليما إذ أن الدولة في المجتمعات الغربية لا تبدو إلى حد الآن أنها فوق المجتمع وتتمتع باستقلالية إزاء الطبقات الاجتماعية التي تحكمها، لذلك فإن دعوتها للدول الأخرى لتبني هذا النموذج لا يبدو مشروعا وموضوعيا، أما على المستوى الخارجي فإن الحديث على التوازن في العلاقات الدولية ما هو ألا دعوة لمزيد من سيطرة الدول الغنية على الدول الفقيرة، وإلى مزيد من اعتماد دول في العالم الثالث على الدول الأقوى والأكفأ في الغرب، فنظام الدولة في المجتمعات الغربية يصور على أنه الأقرب إلى الصورة المثالية، أما نظم الدولة في العالم الثالث فإنها نظم ما تزال ترزخ تحت سيطرة الأرستقراطيات القديمة والصفوات العسكرية[3].

---

(1)- عبد الغفار رشاد. *قضايا نظرية في السياسة المقارنة*. جامعة القاهرة. مركز البحوث والدراسات السياسية 1993. ص 234.

(2)- أحمد زايد. الدولة في العالم الثالث. مرجع سابق. ص ص 14-15.

(3)- نفس المرجع. ص 24.

إن نظريات التحديث التي أثرت على الفكر الأوروبي وخاصة الأمريكي وامتد تأثيرها حتى إلى الدول النامية لا ترى نموذجا أخرا للتنظيم السياسي سوى الدولة وفق النموذج الغربي وذلك في سبيل التوصل إلى ثقافة مجتمعية وسياسية جديدة قائمة على المشاركة و الانجاز والعقلانية(شيلز،ليرنر، ماكليلاند) هذا التوجه يترجم نفسه سياسيا ومؤسسيا في ميدان العلمانية ومبدأ التمايز الوظيفي ومبدأ الرشدانية (ألموند"، "فربا" و"باي") هذه هي المبادئ التي تحكم الدولة الحديثة، وانتقالها من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة يكون عن طريق عملية الانتشار الثقافي أي عن طريق نقل الخبرة إلى الدول غير الغربية بأسلوب الحض أو أسلوب المحاكمات والتقليد وهي عملية يعول فيها كثيرا على دور النخب ذات التعليم الغربي[1] والتي آمنت بهذه الأفكار، وفوق هذا تريد نقلها وتطبيقها في مجتمعاتها دون مراعاة للاختلاف بين العالمين والظروف التاريخية التي مر بها كل منهما مهملة بذلك خصوصية مجتمعاتها التاريخية والثقافية مؤمنة أن طريق التحديث لن يكون إلا عن طريق جهاز الدولة كما تطورت في الغرب.

إن نظرية التحديث تنظر إلى الدولة على أنها شكل سياسي شامل وصالح لكل المجتمعات وبالنسبة "لبارسونز" فإن الدولة عبارة عن نتاج فريد من نوعه، ونجاح هذا النوع من المنظمات السياسية سوف يقود إلى أن تصبح مكيفة في كل أنحاء العالم وهذا نتيجة تأثير الثورة الصناعية، وهو نفس الرأي الذي عبر عنه "لوسيان باي" (L. Pye) في أن الدولة كما تطورت في أوروبا فإنها الآن منتشرة عبر العالم باعتباره الحل الوحيد لمشاكل التنمية، إن الأزمات المتعددة التي عاشتها الأمم الغنية تعد حسب "باي" مراحل ضرورية في طريق الوصول إلى المصلحة الخاصة للدولة الحديثة، أما "مور" (W. Moore) فإنه يربط بين ظهور الدولة وضرورة وجودها بعدة عوامل، فكلما زادت النهضة في الميدان الصناعي، وكذا التفرقة أو التمايز في الميدان الاجتماعي كلما أصبحت الحاجة ملحة إلى وجود دولة من أجل تحقيق الاندماج الاجتماعي[2]، ومن وجهة النظر هذه فقد اعتبرت الدولة هي أساس تحقيق التنمية

---

(1)- الأيوبي. مرجع سابق. ص ص 30-31.
(2)- Badie et Birnbaum. Op cit. P32.

وتشكيل المجتمع والأمة والتمدن والتطور الصناعي والاقتصادي عموما وبدونها لن يتحقق أي شيء من هذا وهذا ما دفع "صامويل هانتنجتون" (S. Huntington) إلى وصف الدولة القوية والمركزية بالضريبة التي يجب أن تدفع من طرف المجتمعات العاجزة عن البلوغ إلى التمدن دون صراع أو أدنى مقاومة من طرف المؤسسات التقليدية.

وهكذا يمكننا أن نقرر أن نظرية التحديث وفق هذا التطور تنطوي على ثلاثة مبادئ أساسية:

- وجود طريق واحد للتطور.
- أهمية الانقطاع عن الماضي وتغيير القيم والاتجاهات التقليدية وتبني قيم واتجاهات عصرية.
- هذا الهدف يتحقق عن طريق عملية الانتشار الثقافي أي الاقتباس من الغرب.

وفيما يتعلق بجهاز الدولة تترجم هذه المبادئ نفسها في صورة بناء بيروقراطية حديثة تنظم شؤون المجتمع على أساس من مبدأ عقلانية ارتباط الوسيلة بالهدف (mens ends rationality) وهو مبدأ غربي من حيث أسسه الفلسفية وتغييراته التطبيقية والتكنولوجية أي لابد إذن من تعلمه من مصادره الغربية[1]، التي اعتبر النظام السياسي فيها نظاما متطورا وحديثا كما بين ذلك كل من "شيلز والموند".

٣- خصائص وطبيعة الدولة والنظام السياسي في العالم الثالث:

انطلاقا من المسلمات السابقة الذكر التي تحكم تفكير ممثلي اتجاه التحديث والتي في عمومها تصور الدولة الغربية كنموذج مثالي يجب على دول العالم الثالث أن تحذ حذوه وتتمثله وتبنى قيمه المبنية على الرشد والعقلانية والعلمانية والتمايز الاجتماعي والسياسي الوظيفي وفي المقابل يتخلص العالم الثالث من كل قيمه وثقافته التقليدية اللاعلمية المعتمدة على الأعراف والتقاليد والتي هي سبب تخلفه، فيطرح هذه القيم والصفات جانبا ويبني نظير تلك القيم في العالم الغربي حتى يستطيع العالم الثالث أن يبني دولة ويستطيع أن يسير في طريق

---

(1)- الأيوبي. مرجع سابق. ص 31.

التقدم والازدهار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وبقراءة تراث نظرية التحديث نجد أن الخصائص التي تضفي على النظم السياسية – الدول – في العالم الثالث لا تفهم ولا تتحدد إلا في ضوء مقارنتها بالنظم السياسية في المجتمعات الغربية.

إن النظام السياسي في العالم الثالث من وجهة نظر اتجاه التحديث هو نظام سياسي متخلف طالما أن التخلف هو سمة هذه المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا، ولا يمكن لأبنية متخلفة أن تولد نظاما سياسيا تنتشر فيه سمات وخصائص الدول المتقدمة من تعددية ومشاركة جماهيرية واسعة وعدالة وديمقراطية ...الخ، ونجد في هذا الإطار "ليبست" يحاول في أحد فصول كتابه "الرجل السياسي" أن يربط بين استقرار الديمقراطية وبين التطور الاقتصادي، فما دامت الدول التي لا يوجد فيها تراث من الديمقراطية السياسية تقع في الأجزاء المتخلفة من العالم فإن "فيبر" يكون على الصواب عندما ذهب إلى أن الديمقراطية الحديثة في صورتها النقية يمكن أن تظهر فقط أثناء عملية التصنيع الرأسمالي وعندما يظهر النظام الديمقراطي إلى الوجود فإنه يحشد ويخلق وسائل تدعمه ليؤكد وجوده المستمر، ومن هذه الوسائل نشر التعليم وتشجيع المنظمات الخاصة، وخلق نسق قيمي مستقر[1]، وقد بينت بعض تحاليل نظرية التحديث (لينر وليبست) وجود تداخل بين التنمية الاقتصادية وارتفاع الناتج القومي الإجمالي والديمقراطية السياسية حيث لقي اقتراحهما في أواخر الخمسينات تأييدا واسعا حيث ذهبا على أنه كلما زاد ثراء الأمة ازدادت فرص إرساء الديمقراطية[2] حيث يفترض أنه كلما كانت الدولة أكثر ثراء زادت فرص بقاء الديمقراطية. الواقع أن ربط التنمية السياسية بالبناء الاقتصادي تناولها العديد من ممثلي هذا الاتجاه، فحسب "روستو" فإن كل البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع التقليدي تظهر متعارضة للتصنيع، وبالتالي فإن التطور الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تحقق تغير جذري ومتكامل للمجتمع التقليدي، فالتقليد يظهر "لروستر" مناقضا للتنمية ومتعارضا معها، لهذا فإن مرحلة الانطلاق – حسب "روستو" – تتميز بالقضاء نهائيا على مظاهر أو آثار المجتمع

---

(1)- أحمد زايد. *علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية*. القاهرة: دار المعارف. 1976. ص 144.

(2)- سيمور مارتن ليبست وكيونج سونج وجون نوربر. <تحليل مقارن للمتطلبات الاجتماعية الخاصة بالديمقراطية>. *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية*. اليونسكو. (عدد 136. ماي 1993). ص ص 05-06.

التقليـدي، ويشاطـر "روستو" فـي هذا الـرأي العديد مـن علمـاء التحديث، إذ نجـد "فوستر" (G.M. foster) يبين تأثير التكنولوجيا على الثقافة التقليدية، و"نيل سملسر" الذي يصور عملية التحديث كنتيجة للقطعية التي يجب أن تحدث عند الانتقال من المجتمع قبل الصناعي إلى المجتمع الصناعي[1].

ولعل "دانيل ليرنز" في كتابه "زوال المجتمع التقليدي" يقدم لنا أبلغ صورة عن وجهة النظر هذه فالمجتمعات الديمقراطية في الرأسمالية الغربية في الحالة النهائية لكافة المجتمعات، التي تنطلق من نقطة تطور واحدة وهي المجتمع التقليدي المتميز بطموحات محدودة وجسم سياسي تسيطر عليه شخصيات سلطوية تقليدية، بينما تتميز الحداثة التي يمثلها المجتمع العربي أو ما يسميه "ليرنز" مجتمع المشاركين بالمشاركة الديمقراطية وزيادة التمدن المرتبط بمحو الأمية وتوسيع المشاركة السياسية، أما سر نجاح مجتمع المشاركين الغربي فيكمن في تأسيس الديمقراطية الليبرالية عبر قرون من النضج البطيء، بحيث تستند المشاركة السياسية المعاصرة إلى نظام فعال لوسائل الاتصال الجماهيرية وإلى فعالية صناعية وتوازن مرض بين الريف والمدينة أما مجتمعات شرق الأوسط فهي بالمقارنة مجتمعات مستعجلة بتعبير "ليرنز" وقد انحرف اتجاه سيرها التنموي عن مساره[2]، وهذا النموذج – نموذج ليرنز- لا يقتصر تطبيقه على مجتمعات دون أخرى فهو ينطبق على كافة مجتمعات العالم وهكذا اعتبرت الديمقراطية الغربية مثالا لكافة المجتمعات الأخرى ذلك أن كافة نظريات التحديث اعتمدت في تحليلها للبناء السياسي لدول العالم الثالث على مقارنته بأبنية الدول الغربية المتطورة وذلك من خلال اعتمادها على مفهومها للدولة الديمقراطية، وحسب "فاينر" (Finer) يتم قياس هذا النضج عبر سماته الرئيسية هي:

أولا: نظام سياسي تعتبر فيه المصلحة العامة في الهدف الأعلى ويتم تحقيق ذلك من خلال المشاركة الواسعة النطاق في الأجهزة الديمقراطية (الأحزاب، نقابات، مجموعات الضغط وغير ذلك).

---

(1)- GUY Rocher. Op cit. PP 209-210.

(2)- بريان تيرنر. مرجع سابق. ص ص 20-21.

ثانيا: يكون الرأي العام مطلعا ومتنورا ويرغب بالحلول الوسطى العقلانية أكثر من التكتل في زمر ومحاور حول الفئات المتطرفة.

ثالثا: تضمن الصفتان الأوليتان تطور هوية وطنية قوية مبنية على نظام ديمقراطي[1].

أما دول العالم الثالث فهي دول تفتقد إلى مثل هذه الخصائص، والنضج السياسي مفقود لديها نتيجة فقدانها للديمقراطية بالمفهوم الغربي فالتجربة الغربية في البناء السياسي عموما هي المثال الذي يجب على هذه الدول اتباعه لتحقيق العصرنة والتحديث، يقول "كاردوزو" في هذا المجال: < أن الدول المتخلفة ترى مستقبلها في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة اليوم في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الدول المتخلفة إذا أرادت أن تتطور يجب عليها أن تلجأ إلى التصنيع والمدينة ونشر الثقافة العلمانية وتحقيق المشاركة السياسية كما هو مطبق في الغرب >، ويقول "جبرائيل الموند" المفكر السياسي الأمريكي ناصحا زملائه في حقل دراسات التنمية في الدول المتخلفة دراسة وفهم نموذج الحداثة الذي يجب أن يعمم عالميا والذي لا يمكن استيعابه إلا من خلال تحليل معمق وميداني للأنظمة الغربية الحديثة[2]، وعلى الدول التقليدية أن تتعلم من الخبرة الغربية وأن تتعلم من تجاربها، وفوق كل هذا على قادة هذه الدول أن تتبنى ثقافة هذه المجتمعات وخاصة الثقافية والسياسية المبنية في الديمقراطية والمساواة وعدم احتكار السلطة، من هنا فإن النظام السياسي الذي يفتقد إلى مثل هذه الخصائص أن يسرع في تبنيها طالما أن الديمقراطية بالمفهوم الغربي اعتبرت النموذج المثالي، وفي هذا الإطار يقول "بيتر ورسلي" أن فاعلية الرأسمالية الصناعية في أوروبا كانت قد تجسدت في شكل قوانين الاقتصاد الحر وعلم الاجتماع الوضعي، هذه الفاعلية افترضت أنها سارية وشاملة بغض النظر عن الزمان والمكان[3].

---

(1)- إندرو وينستر. مرجع سابق. ص 183.
(2)- عبد الخالق عبد الله. مرجع سابق. ص ص 31-32.
(3)- بيتر ورسلي. مرجع سابق. ص 22.

وانطلاقا من قناعتها – نظرية التحديث – أن طبيعة وشكل الدولة والبناء السياسي في المجتمعات التقليدية ومن خلال عملية المقارنة تختلف اختلافا جذريا عن الدولة في المجتمعات الحديثة، واعتبار الدولة الغربية هي نموذج معياري وقاعدة للقياس، تقوم نظرية التحديث وعبر ممثليها بإقامة تفرقة بين شكلين من الدول التقليدية مقابل الدول الديمقراطية الصناعية، معتقدة أن الطبيعة التقليدية لهذه المجتمعات في التي تفرز سياسيات تقليدية تمتاز بسياساتها غير العقلانية وتتحكم فيها طبقة أرستقراطية وصفوة أو ليجاركية وتنتج نظاما سياسيا غير متجانس وغير ديمقراطي بالإضافة إلى أنه ينقصها التخصص المؤسساتي وعليه فإن التنمية السياسية تعني المزيد من الديمقراطية السياسية والمزيد من الاستقرار السياسي[1].

ورغم أن هذه المبادئ المزعومة للديمقراطية الغربية صعبة الوجود على أرض الواقع، إلا أن أصحب نظرية التحديث التعدديين يستعملونها ليبينوا أن النظام السياسي للعالم الثالث غير ناضج والنتيجة غير مستقر، وهكذا يقال بأن الجمهور السياسي في العالم الثالث محدود نتيجة لقلة المؤسسات نسبيا كالأحزاب السياسية الجماهيرية واتحادات العمال الوطنية من خلالها يتم تطوير الإحساس بالمشاركة واستقلال النظام المدني عن الحكومة[2]، كما هو موجود في الديمقراطيات الغربية، وقد أولى أصحاب نظرية التحديث أهمية قصوى للتعليم للتغيير من هذا الوضع حتى يتم تغييرقيم الناس وثقافتهم السياسية، وهكذا يستطيع المجتمع التقليدي ونظامه أن يخبر عملية الحداثة كما سبقه إليها المجتمع الغربي الذي اعتبر رائدا في هذا المجال ويجب تقليده في كل مجالات الحياة.

وبعد هذا العرض يمكننا أن نلخص أهم أفكار نظرية التحديث في هذا المجال وكما أوردها "أحمد زايد" في كتابه "الدول في العالم الثالث"[3].

---

(1)- عبد الخالق عبد الله. مرجع سابق. ص77.
(2)- إندرو وبيستر. مرجع سابق. ص ص 185-186.
(3)- أحمد زايد. الدولة في العالم الثالث. مرجع سابق. ص ص 25-27.

1- لم تحقق مجتمعات العالم الثالث درجة عالية من التكامل الاجتماعي وهي مجتمعات توصف بأنها لم تصل بعد إلى مرحلة النضج المؤسسي ولذلك فإن الجهاز السياسي لا يقوم على التنظيم المؤسسي ولم يحقق درجة عالية من الاستقلال النسبي عن بقية أنساق المجتمع الأخرى، ولم تتهيأ له الظروف بعد لقيام نظام ديمقراطي، وهذا ما يؤدي بالمؤسسة العسكرية أن تلعب دورا بارزا يخول لها الوصول إلى الحكم، والحقيقة أننا لا ننكر بعض الصفات التي تتكلم عنها نظرية التحديث، ولكن خطأ هذه النظرية هو رسم طريق الحل الذي هو اتباع النموذج الغربي في التحديث، وهذا أمر صعب تحقيقه نتيجة لعدة ظروف تاريخية وثقافية داخلية وخارجية زيادة على أن العالم الغربي في الحقيقة لا يهمه أن يصبح العالم الثالث في يوم من الأيام مثله أي أكثر ديمقراطية وأكثر تطورا اقتصاديا، ولقد أثبتت التجارب عبر هذه السنوات وخلال الحرب الباردة أن الدولة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أجل مصلحتها ومصلحة الرأسمال العالمي، تقوم بتدعيم نظم دكتاتورية واستبدادية، ولا تراعي حقوق الإنسان وهذا دليل على أن ما يقال على مستوى التنظير ليس دائما صحيحا بل شواهد وأدلة الواقع تكذب وتدحض ذلك، وهذا ما يجعلنا نقول أن مواقف وأراء نظرية التحديث هي مواقف وأراء إيديولوجية وتبريرية ليس إلا.

2- يترتب على ذلك أن تتوزع القوة توزيعا عادلا بين الجماعات السياسية كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية، فالقوة داخل جهاز الدولة في العالم الثالث تحتكر من قبل جماعة واحدة، وهذه الخاصية أيضا ليست حكرا وسمة من سمات السلطة في العالم الثالث، فحتى الدول الغربية وكما أثبت التحليل الماركسي فإن السلطة في حقيقة الأمر ليست تعددية وهي محتكرة من طرف جماعة معينة أو صفوة تسيطر على جهاز الحكم والقرارات السياسية الهامة.

3- النظام السياسي في هذه الظروف يصبح نظاما غير مستقر ومتقلب فالمجتمع في البلدان التقليدية لم يتوصل بعد إلى مجموعة من القواعد العامة التي تحكم بناء السياسة وتنتظم وفقا لها قواعد اللعبة السياسية.

4- نقص المشاركة السياسية للأفراد، وضعف مستوى الثقافة لديهم، وفي كلا الحالتين تتهيأ للصفوة الحاكمة ظروف السيطرة السياسية في غياب الفاعلية الجماهيرية في ممارسة السياسة.

5- ما تزال النظم السياسية تتسم بمستوى ضعيف من الفاعلية السياسية ومن الشرعية السياسية، ذلك أن العالم الثالث تعتبر نظم مفروضة على المجتمع وليست نابعة من ظروف المنافسة السياسية والمشاركة السياسية للأفراد والجماعات، ومعنى هذا أن العالم الثالث ليس له طريق آخر للتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية سوى النموذج الغربي، والواقع أن العالم الثالث لا يمكن أن يصبح في يوم من الأيام صورة طبق الأصل لهذا العالم الغربي ووفقا لنموذج التحديثي، رغم أن خطاب التحديث يسعى إلى البرهنة أو طرح مسلمة مفادها أن معطيات المجتمع الصناعي والتدفق العالمي بصفة عامة يتجهان نحو إعادة تشكيل الهوايات الخالدة، وذلك عن طريق تعميم بعض الأشكال السياسية على الأقل[1].

إن ظروف العالم الثالث التي مر بها سابقا أو التي يمر بها حاليا، تؤثر من دون شك في الوضعية التي يعيشها زيادة على أن النموذج الغربي ليس هو النموذج الوحيد، فقد يتطور العالم الثالث نماذج سياسية أخرى تتلاءم مع وضعية وخصوصياته الثقافية والسياسية.

وفي ظل المقارنات السابقة الذكر التي تقيم مقارنة بين مجتمعات تقليدية ومجتمعات حديثة ظهرت عدة نماذج أطروحات متخذة من تحليل البناء السياسي موضوعا مركزيا في أعمالها مقيمة مقاربة بين نمطين من النظم السياسة تارة أو رسم نموذج سياسي مثالي تارة أخرى، حيث يفهم منه أنه النموذج الوحيد والملزم لكل المجتمعات، وحتى وإن لم تذكر العالم الثالث صراحة فهو موجود في تحليلاتها ضمنيا، وفي هذا الإطار تعكس تحليلات "الموند" هذا التوجه لمدرسة التحديث، وقد تضمنت صياغة "الموند" عدد من الافتراضات وأشارت إلى عدد من النتائج المستخلصة من دراسة مناطق العالم النامية، ومن النتائج التي أشار إليها مؤلفه الذي نشره 1960 بالتعاون من "كولمان" أن السياسة القومية في هذه الدول تميل عادة إلى التركيز بشكل أولى في المناطق الحضرية، حيث تصبح هذه المناطق الحضرية مسرحا للحياة السياسية لتركيز جماعات النخب الفرعية الحديثة بها.

---

(1)- بيرتراند بادي. الدولتان. مرجع سابق. ص 111.

ورغم أن التحديث قد أدى إلى إدخال تغييرات في الأبنية الاجتماعية في العديد من هذه الدول فإن هذه التغييرات غالبا ما أدت إلى تصاعد التوتر في العلاقات بين الجماعات والتيارات والأفكار خصوصا بين النخبة التحديثية وما يرتبط بها من مؤيدين والجماهير والتيارات والقوى التي يصفها "الموند" بالتقليدية، كما أشار "كولمان" إلى الدور المسيطر الذي يلعبه الجيش والبيروقراطية في العديد من الدول النامية بصفة عامة لأسباب من بينها أن كل المؤسستين يضطلعا بمسؤولية خاصة في حفظ القانون والنظام، وأن لدى كل منها الرغبة في تحقيق الاستقرار في الدول النامية وفي بقاء استمرارية الناظم الأوليجاركي في الحكم[1].

وقد وضع "الموند" فرضية مؤداها أن النظام السياسي له سمات عامة، واعتبر أن هدفه صياغة نظرية وتحليل هذه السمات وفق منهج نظري للدراسة المقارنة لعلم الساسة، ويتضمن ذلك:

- كل النظم السياسية تتضمن أبنية سياسية.
- أن نفس الوظائف يتم أدائها في جميع النظم السياسية.
- كل بناء سياسي متعدد في وظائفه.
- تمثل كل النظم السياسية مزيجا من منظور الثقافة[2].

ومعنى هذا أن هناك نظاما سياسيا واحد يجب قياس كل الأنظمة عليه، وهذا النظام السياسي هو نظام نموذجي متمثلا في النظم السياسية الغربية، وحتى وإن لم يذكر العالم الثالث فإنه يفهم من هذه الصياغة أن على العالم الثالث أن يتمثل لهذه المبادئ الأساسية التي يتميز بها النظام السياسي كما حددها "الموند".

ولقد حاول "الموند" توضيح موقفه ليكون أكثر موضوعية معتبرا أن الأبنية متشابهة في كل النظم وأن الاختلاف بين النظم الغربية وغير الغربية كان موضع مبالغة من جانب الكثير من الكتاب ولكن ما هو الفرق بين النظم السياسية المختلفة إذا كانت جميعها لها خصائص واحدة؟

---

(1)- عبد الغفار رشاد. مرجع سابق. ص ص 302-303.
(2)- نفس المرجع. ص ص 303-304.

obeikandi.com

إن الإجابة على هذا السؤال تضع "الموند" وزميله "كولمان" في قلب اتجاه التحديث، ويكمن الفرق في درجة الاستقلال بين الوظائف المختصة للنظام السياسي، ومن ثم القدرة على أداة الوظائف بكفاءة أكبر فكلما حقق النظام السياسي تباينا من مكونات البناء الاجتماعي الأخرى، وكلما حقق تباينا داخليا في نطاق حدوده كنسق فإنه يساهم بذلك في تحقيق درجة عالية من الكفاءة والإنجاز في أداء الوظائف وكذلك تحقيق درجة عالية من الاستقرار[1].

إن هذا يبين بكل وضوح الموقع الذي يحتله "الموند" في نظرية التحديث فبوضعه لهذا النموذج وعلى جميع الدول بما فيها العالم الثالث أن تتبناه وتخبره، وهذا طرح غير مقبول وغير موضوعي بحكم وضعية العالم الثالث الذي يختلف عن العالم الغربي الذي قطع أشواطا متقدمة جدا نحو الديمقراطية والتمايز الوظيفي، وحتى الدول الغربية لم تصل إلى هذه الحالة بين يوم وليلة، بل وصلتها تاريخيا بالتدريج. وفي تحليله للنظم السياسية المختلفة نجد "الموند" يفرق بين سبعة أنماط من النظم السياسية تتراوح بين التقليدية والديمقراطية وهذه النظم هي:

النظم التقليدية: وهي التي لا تعرف أي شكل من أشكال التباين البنائي للنظام.

النظم التسلطية: وهي نظم قطعت شوطا في طريق تخصص الوظائف السياسية، ولكن هذا التخصص محدودا، بحيث تركز هذه النظم تركيزا كبيرا على وظيفتي التكامل والتعبئة، لكنها تهمل وظيفة المشاركة السياسية.

الديمقراطيات الحارسة: ويقصد بها تلك النظم التي تمر بعملية تغير سريع ولكنها لا تركز على وظيفة سياسية دون الأخرى، ويوصف هذه النظام بأنه حارس بمعنى أن الحزب المسيطر يتصور أن له تاريخ نضالي طويل يخول له الحق في حراسة إنجازات المجتمع ومن ثم له الحق في الحصول على السلطة.

الديمقراطيات غير المرنة: وهي تلك المجتمعات التي تطبق بعض المبادئ الاشتراكية ولكنها لا تزال في مرحلة أولية من النمو الاقتصادي والسياسي ومن أمثلتها النظم الاشتراكية في بعض مجتمعات العالم الثالث.

---

(1)- أحمد زايد. الدولة في العالم الثالث. مرجع سابق. ص 26.

النظم التسلطية المحافظة: وهي النظم التي تمكنت القوى التقليدية المكونة من الكنيسة والجهاز البيروقراطي ورجال الجيش وكبار الملاك من أن تسيطر على مقاليد القوى وأن تكبح أي شكل من المشاركة.

النظم الشمولية: وهي النظم التي تسيطر عليها جماعات صفوة ثورية وتتمثل هذه النظم في النظم السياسية الموجودة في الكتلة الشرقية.

الديمقراطيات المستقرة: وتضم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والدول المؤسسة للكومنولث ودول أوروبا الديمقراطية وتتميز هذه النظم بأنها خلقت أنساقا سياسية مستقلة وأحدثت قدرا من الاستقلال والتوازن بين الوظائف المختلفة للنظام السياسي مع وجود قدر من التخصص في البناء والثقافة[1].

ويتضح من هذا التحليل أن "الموند" يعتبر النمط السابع من النظم وهي النظم الديمقراطية المستقرة في الدول الغربية نظم مثالية، تقاس من خلالها كافة النظم الأخرى التي لم تستطع بناء نظام سياسي متكامل، وهذا يعني أن "الموند" يفضل النمط الأخير على بقية الأنماط الأخرى، وهذا يعني أيضا وإن لم يقل ذلك صراحة أن على بقية النظم الأخرى أن تحذو مثل ذلك النظام الموجود في الديمقراطيات المستقرة بما في ذلك العالم الثالث.

أما "روبرت داهل" فقد فرق بين أربعة أنماط سياسية من النظم السياسية أو الدول وقد بين هذه الأنماط بصورة بيانية في الشكل التالي:

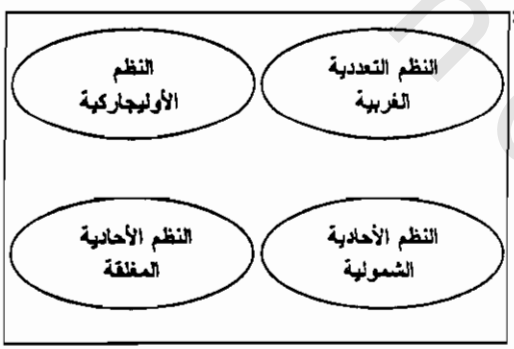

درجة الشمول
(المشاركة السياسية)[2]

(1)- نفس المرجع. ص ص 28-32.
(2)- أحمد زايد. الدولة في العالم الثالث. ص 31.

وتمثل هذه الأنظمة الأربعة أنماطا مثالية يقاس عليها أي نظام سياسي وقد وصف داهل النظم السياسية في العالم وفقا للمعيارين الذين اتخذهما أساسا للمقارنة بين النظم وهما درجة الليبرالية التي يسمح بها النظام السياسي ودرجة تحول النسق واحتواءه لأفراده، أي درجة المشاركة السياسية للأفراد، وكانت النظم الديمقراطية الغربية هي أقرب إلى النظم الديمقراطية، وكانت نظم العالم الثالث أقرب إلى النظم الأوليجاركية الأحادية بينما كانت النظم الاشتراكية أقرب إلى النظم الأحادية الشمولية[1].

وخلاصة القول أن ممثلي هذا الاتجاه ومن خلال نموذجهم المقارن يجمعون على أن النماذج الغربية الديمقراطية هي النماذج المثلى وأن دول العالم الثالث الموصوفة بالتسلطية وغياب المشاركة السياسية والشمولية ...الخ، عليها أن تبني نفس قيم تلك النماذج، فالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لا تختلف عن التنمية السياسية فإذا كانت دول العالم الثالث بتعبير ممثلي هذا الاتجاه تحتاج على تتبع النموذج الغربي في التطور الاقتصادي فهي في الوقت نفسه بحاجة إلى أن تتبنى النموذج السياسي الغربي الموصوف بالديمقراطية والعلمانية والمشاركة السياسية والتخصص الوظيفي وبالتالي لا فرق بين "داهل" أو "الموند" وغيره من ممثلي هذا الاتجاه طالما أنهم جميعا اعتبروا الدول الغربية نظم مثالية وأن دول العالم الثالث دول تفتقر إلى كل مقومات الدول الحديثة، ويجب أن تحذو تلك النظم للتعلم منها وتتبنى قيمها الثقافية وسياساتها الثقافية المبنية على المشاركة السياسية والديمقراطية والتعددية والتخصص الوظيفي.

إن منظرو التحديث وانطلاقا من تمركزهم الثقافي لا يرون نموذجا بديلا آخر صالح لجميع دول المعمورة غير الدول والنماذج الغربية، ولكن يمكننا الرد على هذا الرأي، أن دول العالم الثالث وإن لم تستطع بناء هياكل ومؤسسات الدولة الحديثة القومية بالمفهوم الحديث، قد يرجع ذلك إلى أنها كانت تحت السيطرة الاستعمارية، هذه السيطرة التي لم تسمح لها بتكوين دولة قوية وحتى بعد رحيل الاستعمار، وبحكم التبعية التي أحدثها والدمار الاقتصادي والاجتماعي الذي خلفه، لم تكن الدولة الوطنية إلا تابعا للمتروبول وفي خدمته، وهذا ما جعل

(1)- نفس المرجع السابق. ص 37.

أمام قادة هذه الدول قيودا بنيوية تضرب بأطنابها إلى وقت سابق، وبالتالي فإن ادعاء أصحاب نظرية التحديث بأن دول العالم الثالث تفتقد على الهياكل والمؤسسات الديمقراطية، فهذا كلام ينبعث عن تحيز واضح وتجاهل إرادي للحقائق التاريخية والموضوعية، فالغرب نفسه لا يريد تطوير صور المشاركة السياسية والديمقراطية في هذه الدول بل نجده في كثير من الأحيان يشجع النظم التسلطية طالما تحقق له فائدة وفائدة الشركات والاحتكارات الرأسمالية الكبيرة.

٣- نظرية التحديث والتنمية السياسية في العالم الثالث:

في تناولها للبناء السياسي للعالم الثالث، اعتبرت نظرية التحديث عبر ممثليها أن هذا البناء هو بناء متخلف يفتقد إلى المقومات والخصائص الحديثة للأنظمة السياسية من مشاركة وديمقراطية وثقافة سياسية معتبرين أن التنمية السياسية لا تنفصل عن عملية التحديث عموما، وهذا يعني أنه بفضل التنمية السياسية يجب على العالم الثالث أن يعمل قطيعة حقيقية مع كل أشكال النظم القديمة والتقليدية، إن بناء الدولة الأمة يجب أن يقوم على أنقاض كل هذه النظم بفرض نظام واحد تنشأ في ظله الدولة – الأمة الجديدة[1]، والتي عليها أن تقوم بتحديث المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، حيث اعتبرت الدولة هي الأداة الرئيسية لتحقيق كل ذلك.

ومن خلال نظرية التحديث ظهرت التنمية السياسية كبؤرة جديدة للدراسات في علم السياسة ولقد تمت هذه الدراسات في هذا الإطار في نطاق نمط المتغيرات التي قدمها لأول مرة "بارسونز" في كتابه النظام الاجتماعي ثم قام بتطويره بالاشتراك مع "روبرت بولز"(Boles)و"ادوارد شيلز" (Shils) و"نيل سمسلر" (Smesler)[2]، وذلك من خلال إجراء مقارنة بين خصائص دول العالم الثالث وخصائص الدول الغربية لينتهوا في الأخير إلى أن خصائص الدول المتقدمة هي الخصائص التي تساعد على إقامة عملية التحديث السياسي في العالم الثالث، ومن خلال ما كتبه الغربيون حول هذا الموضوع يمكن حصر التنمية السياسية في خصائص ومميزات مثل: الديمقراطية، والمشاركة السياسية وخلق الاستقرار السياسي والثقافية السياسية.

---

(1)- نفس المرجع السابق. ص ص39-40.

(2)- مهنا. مرجع سابق. ص 195.

لقد ظهرت دراسات ملحوظة عن الدول النامية خلال فترة الخمسينات والستينات قام بها علماء بارزون يحددون فيها طبيعة النظم السياسية في هذه البلاد ونذكر منهم "كولمان" (Golemem) و"وريجنز" (Wrygins) و"بايندر" (Binder) و"فايث" (Feith) و"باي" (Pye) و"وينر" (Weiner) و"آبتر" (Apter) وآخرون اجروا دراسات عن نيجيريا وسيري لانكا، باكستان، إندونيسيا، بورما، الهند، غانا، ودول نامية أخرى حيث أجروا دراسات عميقة على القوميات، دور البيروقراطية أو الجيش، أو الدين، ودور هذه العوامل مجتمعة في السياسة ولماذا تدهورت الديمقراطيات الدستورية والدور الذي تلعبه الاتجاهات السياسية، والسلوك الفردي في عمليات بناء الدولة، وكيف أثر التخلف الاقتصادي على طبيعة السياسة، وكانت هذه الدراسات قد أجريت في نطاق الإطار الواسع للنموذج البنيوي الوظيفي الذي قدمه "جابرييل الموند"[1].

وفي استعراضها لعدد من الآراء المختلفة حول موضوع التنمية السياسية توصلت لجنة الدراسات السياسية المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية في جامعة برنسون، إلى تحديد عملية التنمية السياسية في ثلاثة أبعاد أساسية هي:

البعد الأول: خلق روح المساواة والاتجاهات المدعمة لمبدأ المساواة التي تؤدي على المزيد من المشاركة في صنع القرار السياسي وإلى المزيد من الديمقراطية.

البعد الثاني: ويتلخص في الاقتدار السياسي ويعني به خلق النظام السياسي القادر على أن يخرج قرارات سياسية فعالة من ناحية وعلى أن يؤثر تأثيرا فعالا في الاقتصاد والمجتمع من ناحية أخرى.

البعد الثالث: وحدد في تباين وتخصص النظم السياسية بمعنى أن يكون للمؤسسات السياسية وظائف واضحة محددة[2]، وكما هو واضح فإن هذه الخصائص المحددة لا تخرج أن تكون هي خصائص الدول الغربية نفسها بمعنى أن هذه الخصائص والمميزات مستمدة من التجربة الغربية في التنظيم السياسي.

---

(1)- نفس المرجع السابق. ص 193.

(2)- أحمد زايد. الدولة في العالم الثالث. مرجع سابق. ص ص 42-43.

وقد وجد "هنتنجتون" و"دومنجوز" (Huntingtonet et Domingues) نتيجة مراجعة ما كتب في موضوع التنمية السياسية في الفترة ما بين 60-77 أن التعريفات تكاثرت بنسبة مزعجة لعلماء السياسة، قد ذهبا إلى أن المصطلح استعمل بأربع طرق مختلفة جغرافيا ولغويا ومعتقدا ووظيفيا. أما جغرافيا فإن هذا المفهوم يعني بساطة الإشارة الموجزة للعملية السياسية في الدولة النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ومن ناحية لغوية فإن هذا يعني ربط التنمية السياسية بعملية التحديث والمشكلة هي الانتقال من المجتمع الزراعي والتقليدي إلى المجتمع العصري الصناعي وهذا ما ذهب إليه كل من "هنتنجتون" و"دومنجور" من أن التنمية السياسية هي النتائج السياسية للتحديث.

ومن وجهة النظر الهدفية وهو إما هدف واحد أو أهداف عديدة وكما توضح هذه القائمة من الأهداف وهي: الديمقراطية، الاستقرار، الشرعية، المشاركة، التعبئة، التأسيس، المساواة، القدرة، التخصص، الانتماء، التوزيع، التكامل، العقلانية، الاتجاه نحو البيروقراطية، الأمن، الرفاه، العدالة والحريـــة.

من الناحية الوظيفية فذلك يعني حركة النظام السياسي نحو ما تمتاز به العملية السياسية في المجتمع الصناعي المعاصر، فمثلا قد تعتبر الأحزاب السياسية ضرورة وظيفية في مجتمع ما، مما يجعل تطور الأحزاب السياسية جانبا مهما في التطور السياسي[1].

أما "هيليو جاكورابيه" (Helio Jaquaribe) وبعد استعراضه للدراسات المبكرة انتهى إلى تصنيفها إلى قسمين، القسم الأول ويظم الذين يرون في التنمية السياسية مرادفا للتحديث السياسي، وهم يتفقون على أن التحديث كعملية حدثت تاريخيا وتعني التحول الذي حدث في المجتمعات الغربية منذ القرن الثامن عشر، أما القسم الثاني في تصنيف "جاكورابيه" فتشمل الذين يفهمون التنمية السياسية بمعنى التأسيس السياسي والذي يشمل التعبئة السياسية والتكامل السياسي، والتمثيل السياسي، وهو يصف "باي" و"دوتش" (Pye et Deutch) في هذه الفئة لكنه يعتبر "هنتنجتون" من أشهر المؤيدين لهذه الفكرة.

---

(1)- هيدي. مرجع سابق. ص 62.

أما "جاكورابيه" فيقترح صيغة للتنمية السياسية تصورها بأنها تحديث سياسي ويعتبر أن "آبتر" و"باي" يشاركان الإطار النظري نفسه وكذلك الأمر بالنسبة "لهوروبتز" و"مايرون وينر" (M. weiner)، وملخص نظريته هذه التي تجمع بين النظريتين السابقتين هي أن ت.س = ت+ث، التنمية السياسية = تحديث + تأسيس وهو يحدد عنصر التحديث السياسي، إنه عملية زيادة المتغيرات الإجرائية للدولة ويحدد ثلاثة من هذه المتغيرات: الاتجاه العقلاني، التخصيص الهيكلي والقدرة، أما عنصر التأسيس فيعرف على أنه عملية زيادة متغيرات المشاركة في الدولة ويقترح في هذا المجال ثلاثة عوامل هي: التعبئة السياسية، والتكامل السياسي والتمثيل السياسي[1]. وبالتالي فإن التحديث السياسي يجب أن يشمل هذين الجانبين:

(التحديث + التأسيس) لأن أي اختلال بينهما سوف ينعكس على التنمية السياسية ويؤدي ذلك إلى ظهور مظاهر العنف وعدم الاستقرار والدكتاتوريات وغيرها من المظاهر السلبية التي في حقيقة الأمر تميز الدول المتخلفة وليست الدول المتقدمة.

ويبدو مما سبق أن هذه التحليلات تنطلق من تحليل الأبنية السياسية المتقدمة لبيان عناصر التحديث والتنمية السياسية ويعني ذلك أن الغرب هو مصدر التنمية السياسية وأن نموذجه السياسي هو نموذج حديث ونامي سياسيا، أما العالم الثالث فإن نظامه السياسي يفتقد إلى التنمية السياسية كما هي واضحة في النموذج الغربي.

إلى جانب هذا الاتجاه هناك اتجاه آخر لا يهتم بالخصائص الإيجابية لعملية التنمية السياسية، بل يتخذ من الجوانب السلبية ميدانا للتحليل، بمعنى آخر يركز في الأساس على تحليل الأبنية السياسية وليس تلك الخصائص التي تعيق عملية التنمية السياسية، ويعتبر "صموئيل هنتنجتون" أبرز ممثل لهذا الطرح فهو يرى أن مؤشرات وجود النظام السياسي أو عدمه مؤشرات واضحة، ويمكن التعبير عنها رقميا باستعمال أشكال مؤشرات عدم الاستقرار مثل العنف والاضطرابات وحوادث العصيان.

---

(1)- نفس المرجع. ص ص 68-69.

فمنذ الحرب العالمية الثانية ومع الاستثناءات تميزت الدول التي سلكت طرق التحديث في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، في رأي "هنتنجتون" بتناقضات طبقية ودينية وحوادث عنف واضطرابات متكررة ومحاولات انقلابات عسكرية عدة، وسيطرة قادة مزاجيين مضطربين اتبعوا غالبا سياسات اقتصادية واجتماعية سببت الكوارث وانتشار الرشوة والفساد، وتعد سافر على حقوق المواطنين وحرياتهم، وانخفاض مستويات الكفاءة والأداء البيروقراطي والشعور بالاغتراب فيما بين الجماعات السياسية ذات القواعد العريضة وانحلالها[1]، ويعني هذا أن "هنتنجتون" يتخذ من دول العالم الثالث كمثال للدولة التي تفتقد التحديث السياسي والتنمية السياسية وبالمقابل تنتشر فيها كل مظاهر التخلف السياسي وفقدان المعايير والقيم الثقافية السياسية الحديثة، لهذا يقترح ما يسميه بفرضية "الهوة السياسية" كتفسير لهذه الأوضاع ويجمع الجوانب التحديثية ذات العلاقة بالسياسة في فئتين عامتين، التعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، أما التعبئة الاجتماعية فتعني تغييرا في اتجاهات القيم وتوقعات الناس من تلك

الأنماط المرتبطة بالعالم التقليدي إلى تلك المرتبطة بالعالم المعاصر، وذلك تحت تأثير عوامل انتشار الاتصالات والتعليم وانتشار وسائل الإعلام والتمدن، أما مفهوم التنمية الاقتصادية فيشير إلى النمو في النشاط الاقتصادي وفي إنتاج المجتمع مقاسا بالدخل القومي الإجمالي، ومستوى التصنيع ... الخ[2]، وكما هو واضح فإن العالم الغربي هو نظام يشمل التعبئة الاجتماعية وحقق تنمية اقتصادية التي هي أساس التحديث.

أما العالم الثالث فهو من دون شك يفتقد إلى هذين العنصرين بسبب هذه الفجوة التي تكلم عنها "هنتنجتون" المتمثلة في الفساد وسوء التوزيع والفجوة الواسعة بين الريف والمدينة ... الخ.

أما "هيجر" (Heeger) فيناقش في كتابه "سياسة التخلف" مستقبل الدولة الانتقالية التي تبحث عن الأمن والاستقرار السياسي، ويذهب إلى أن سر عدم الاستقرار في الدول النامية هو عدم قدرة المؤسسات السياسية على استيعاب التغيير الاقتصادي والاجتماعي ...، ويناقش "هيجر" ما يسميه سياسة عدم الاستقرار مركزا على الدور الخاص الذي يؤديه الجيش عندما يستلم زمام

---

(1) (2)- نفس المرجع السابق. ص 72.

السلطة السياسية وعلى العلاقة بين الجيش والبيروقراطية المدنية، وعلى النقيض من رأي كثير من المعلقين الذي وجدوا أن الأنظمة العسكرية يمكن أن تكون مفيدة في التحول إلى وضع سياسي أكثر استقرار، فإن "هيجر" يصدر حكما سلبيا على هذا الدور بقوله: < إن إنكار هذه الأنظمة للسياسة يزيد من تفاقم الأنظمة السياسية وتجزئتها >[1].

ونخلص من هذا العرض أن علماء الغرب وانطلاقا من إيديولوجياتهم البرجوازية وتمركزهم الثقافي صوروا العالم الثالث كمثال لعدم الاستقرار ويفتقد إلى كل مظاهر التحديث السياسي والتنمية السياسية مثل التنمية الاقتصادية متخلفة وتقليدية، وهذا في مقابل النموذج الغربي المتطور والحديث والذي بدأ مسيرته التحديثية في المجالات المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية منذ القرن التاسع عشر وربما الثامن عشر، والتي جعلت منه نموذجا سياسيا للتحديث السياسي والتنمية السياسية، لهذا إذا كان العالم الثالث عالم يتميز بعدم الاستقرار والتسلطية وغياب المشاركة السياسية والتأسيس السياسي، فما عليه إلا اللجوء إلى النموذج الغربي الذي وصل إلى درجة عليا في هذا الميدان، والحقيقة إذا كنا نوافق هؤلاء العلماء على بعض خصائص ومميزات الأنظمة السياسية في العالم الثالث فإننا نختلف معهم في أسباب ذلك، فهؤلاء العلماء ينفون الدور التاريخي الذي لعبه الاستعمار والنظام الرأسمالي، وينفون الدور الحالي للرأسمالية العالمية لتكريس هذا الوضع، وهذا ما يدل على أن هذه الأطروحات تفتقد إلى الموضوعية والحياد العلمي، ولو فعلت ذلك لكانت أطورحاتها أقرب إلى التحليل العلمي النزيه.

---

(2)- نفس المرجع، ص 75.

خامسا: في نقد نظريات التحديث:

هناك حقيقة منهجية يجب ذكرها في هذا المقام وهي أنه كلما سعى المحللون إلى التطرق لمشكلة ما فإنهم منذ البداية يصطدمون بقضية تحتم الأخذ بأحد الخيارين، فإما أن يتطرقوا إليها في ذاتها ولذاتها في إطار منظور لابد وأن يؤول إلى الوصف والتبسيط القائمين على وضوح الانتقائية فيما يخص الأبعاد التحليلية والأدوات المفاهيمية والتوجهات التخصصية، بحيث تأتي الخلاصات في شكل حلول واقتراحات جزئية يردي العمل بها حتما إلى إصلاحات سطحية غالبا ما تكون ظرفية، وبالتالي ضعيفة الجدوى. وإما أن يجتهدوا بقصد إدماجها في إطارها الشمولي قصد استشفاف مختلف تعاملاتها وترابطاتها العضوية جدليا مع باقي مكونات النسق الاجتماعي[1]، إن هذه القضية المنهجية توضح لنا العجز الواضح لنظريات التحديث في دراستها للبناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للعالم الثالث، فأخذها بالخيار الأول لتحليل هذه الأبنية أدى بها إلى الانغماس في قضايا شكلية لم تؤد إلى شيء في هذا المجال، لهذا فقد كانت هذه النظرية عرضة للعديد من الانتقادات وذلك لقصورها الواضح في مهمتها هذه، ولعل من أهم أوجه القصور في هذا النوع من النظريات هو أننا لا نجد في أي منها الاهتمام بالجانب التاريخي والعوامل الخارجية ولكن إذا علمنا أن النظريات الاجتماعية كما صاغها الفكر البرجوازي الغربي ممثلا في اتجاه التحديث هي نتاج إيديولوجي أولا وأخيرا، وأن كل إيديولوجية تخدم عن وعي أو غير وعي من ينشرها، ندرك مدى فشل هذه النظريات التي لم يكن هدفها علميا بقدر من كانت لها أهداف إيديولوجية أو سياسية وأحكام قيمة، هذا ما جعلها لا تعالج مشاكل العالم الثالث في إطارها الكلي الشمولي. فقيمة النظريات الغربية كما يقول "سعد الدين إبراهيم" هي أنها تقدم إجابات لا بأس بها لأسئلة وضعية من نوع "ماذا" و"كيف" ولكنها لا تقدم إجابات تفسيرية من نوع "لماذا" وما هو طريق الخلاص[2].

لقد صاغ الفكر التنموي التقليدي عموما تحليلاته في ضوء نماذج وقوالب عامة مجردة منطلقا من ذلك من التصور التجريدي لعلم الاقتصاد الحديث الذي يرى أن النظرية الاقتصادية

---

(1)- عبد الواحد عبيدة، < العجز الغذائي ماذا وراء الأرقام>. *مجلة الوحدة* (عدد 25. أكتوبر 1986). ص 5.
(2)- سعد الدين إبراهيم. *مصر في ربع قرن*. بيروت: معهد الإنماء العربي. 1981. ص 13.

هي نظرية عامة وذات قوانين ومقولات عامة تصلح لجميع النظم والمجتمعات على اختلاف أنواعها وتباين مراحل تطورها[1]، إن "روستو" يتحمل وحده هذا الفهم الخاطئ للتنمية والذي يرى أن الدول المتخلفة يجب ان تتبع نفس طريق الدول المتقدمة ولقد نتج عن هذا الفهم الخاطئ إهمال الطبيعة الخاصة التي يتسم بها الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد المتخلفة، وهذا ما دفع "عادل حسين" إلى القول أن المدارس الغربية والنظريات الوظيفية ونظريات التحديث وغيرها هي مدارس غربية وليست علوما عالمية[2].

وفي نفس الإطار يشكك عالم الاجتماع السياسي "برتراند بادي" في وجود علم اجتماع سياسي عالمي في مفاهيمه الأساسية، ذلك أن إلقاء نظرة مقارنة على الثقافات يكشف عن تصورات متباينة للحيز السياسي، وحتى قبل إجراء مقارنة يجدر التساؤل عما إذا كانت القرون المنصرمة من التاريخ ومن التنظيم الاجتماعي لم يؤد إلى تعدد في نماذج الفعل والإدراك تناهض بشدة التماثل الذي ينشده المنظر المنتسب إلى وجود نموذج شامل[3] صالح لكل المجتمعات بالرغم من تنوع وتعدد الأبنية الاجتماعية والسياسية من هنا ينتقد "بادي" علم الاجتماع السياسي بسبب اختزاله الواقع السياسي إلى مفهوم نظري وحيد[4]، وهو النموذج الغربي وبالتالي فإن عالمية علم الاجتماع السياسي أمر مشكوك فيه طالما أنه لم يستطع أن يطور مقولات ونظريات سياسية تلائم الأبنية الاجتماعية المتخلفة التي هي في الأساس متباينة.

وكما يؤكد "عادل حسين" فإن الزعم بعالمية علوم الاجتماع الغربية لا يستند إلى مشروعية معرفية أو تاريخية، فالغرب أنشأ مدارس ممتازة بمعايير بيئتها وظروفها ولكننا نواجه من موقع التبعية والتخلف الاقتصادي أسئلة غير أسئلة الغرب ويتطلب هذا إنشاء مدارس تختلف عن مدارسه إذا أردنا أن نفهم مجتمعنا ومراحله في ضوء عقيدتنا السائدة[5]، وفي ضوء قيمنا وثقافتنا التي من دون شك تختلف عن ثقافة وقيم الغرب، وهذا ما تحاول نظرية التحديث التقليل من شأنه بل معتبرة أن هذه الثقافة وتلك القيم هي أساس ومنبع التخلف.

---

(1)- رمزي زكي. مرجع سابق. ص 98.
(2)- عادل حسين. نحو فكر عربي جديد. القاهرة: دار المستقبل العربي. 1985.
(3)- برتراند بادي. الدولتان. مرجع سابق. ص 97.
(4)- نفس المرجع. ص 111.
(5)- عادل حسين. مرجع سابق. ص 28.

وهنا يظهر تحيز تلك النظريات لصالح نموذج اعتبر مثاليا، وربما يكون "ميردال" محقا عندما يقرر بقوله: < قد يكون لعمل دون نظرية عامة أكثر ضمانا من العمل بنظرية متحيزة وخاطئة >. وفي موضوع آخر يشير العديد من النقاد إلى أن الاصطلاحيين الرئيسيين لهذه النظرية "التقليدي" و"التحديث" هما اصطلاحان مبهمان جدا، بحيث لا يمكن استخدامهما لتصنيف المجتمعات الموجودة الآن، فالاصطلاحان لا يقدمان أية إشارة حول الاختلاف الكبير بينها وبين التي وجدت في السابق، فاصطلاح تقليدي يقدم كغطاء ليشمل سلسلة من المجتمعات ما قبل الصناعية التي تتسم ببنى اجتماعية واقتصادية وسياسية شديدة الاختلاف كالإقطاعية مثلا والقبلية والإمبراطورية والبيروقراطية، وحتى ولو قبلنا لأجل المناقشة اصطلاح "المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث" فهل هما مستقلان كما توضح النظرية؟ ولنتذكر أنها تدعي أن المجتمعات كلما تتطور ينكمش المجتمع التقليدي بفعل القيم والمواقف الحديثة ولكن هناك الكثير من الشواهد التي تشير إلى أن النمو الاقتصادي ومجيء الحداثة، لا يعني بالضرورة التخلي عما يسمى بأنماط السلوك والقيم والمعتقدات التقليدية[1]، وقد أشير سابقا إلى خطأ هذه المقولة استنادا إلى دراسة "جيسفلد" التي يذهب فيها إلى أن التقليدي والحديث، يمكن أن يحدثا في نفس الوقت ويقويا بعضهما بعضا، ويمكن في هذا الإطار الإشارة إلى التجربة اليابانية فرغم التقدم الذي شهده اليابان فمازال شعبها لم يتخل عن عاداته وتقاليده الموروثة.

في السنوات الأخيرة بدأت تظهر بعض الدراسات اليابانية التي تتحدى نظريات التحديث الغربية وآرائها حول ضرورة الانتشار الثقافي لفكرة الدولة الغربية في بلدان العالم الثالث[2]، وقد كان سبب ظهور هذه الدراسات هو أن الفكر التحديثي تعرض لانتقادات كثيرة ولقد كان من أهم الصعوبات التي واجهها مثل هؤلاء المنتقدين عدم وجود نموذج بديل في أذهانهم لنمط دولة واقعية أخرى ذات مسار تطوري مخالف للمسار الذي سلكته أوروبا، من هنا كان ظهور بعض الكتابات اليابانية في الفترة الأخيرة حول النمط الياباني البديل من أهم التطورات الفكرية، ذلك أن اليابان سلكت في تطورها نمو الدولة مسلكا مخالفا إلى حد بعيد للدولة الغربية ويلخص الأكاديمي الياباني "موشاكوجي" (Kinhide Mushakoji) هذه الأفكار وكما عرضها عالم

---

(1)- أندرو ويبستر. مرجع سابق. ص ص 78-79.

(2)- الأيوبي. مرجع سابق. ص 52.

السياسة العربي "الأيوبي"[1]، ينتقد "موشاكوجي" في البداية نظرية التحديث ثم يقول أن تجربة اليابان السياسية والمؤسسية تدفع علماء السياسة فيها إلى أن يطرحوا أسئلة لا تتوارد على خاطر قرنائهم الغربيين، من قبيل دور الجماعة القروية والتشكيلات الأسرية في تشكيل بعض المؤسسات الحديثة في اليابان، حيث يرى أحد العلماء اليابانيين أن المنافسة الحامية في المدن لم تقم بين أفراد متحررين من الروابط الفئوية كما حدث في أوروبا، بل حدثت المنافسة بين أشباه أسر وأشباه قرى (Pseudo Families And Pseudo Villages) في داخل المدن وهي صورة مخالفة تماما لما حدث في أوروبا حيث كان تفتيت الجماعات الوسيطة إلى أفراد ذريين تخاطبهم السلطة مباشرة من أهم شروط تطور الدولة الحديثة فيها، ويرى عالم ياباني آخر أن المجتمعات السياسية تنقسم إلى مجتمعات تفرقية (Divergent) ومجتمعات تجمعية (Convergent) ففي النوع الأول (ومثاله المجتمع الغربي) تتكون الجماعات السياسية بناء على مبدأ التصارع على السلطة وفي النوع الثاني (ومثاله المجتمع الياباني) تتكون الجماعة السياسية بناء على مبدأ المشاركة في السلطة (Kikyo).

ومن ناحية أخرى تحدى بعض الكتاب اليابانيين ومنذ بداية الخمسينات مفهوم العقلانية الغربي الواحدي الاتجاه والذي اعتبرته مدرسة التحديث أساس تطور جهاز الدولة البيروقراطي في الدول المتقدمة والخلاصة التي يسعى "موشاكوجي" إلى استخلاصها من هذه المراجعة هي أن اليابان ليست المثل لكل الدول غير الغربية أو أنها النمط الذي يجب أن يحتذى به، إنما هناك أنماط مختلفة في تكوين الجماعات السياسية وأن كلا من المجتمعات غير الغربية كان له نمطه التاريخي الخاص عندما أدمجت كافة الدول في النظام العالمي الذي سيطر عليه الغرب وأنه لابد من أخذ هذه الأنماط الخاصة بعين الاعتبار في أية دراسة مقارنة وفي أي مساع للتعاون الدولي.

ويخلص "الأيوبي" إلى أن التجربة اليابانية والتنظيم الياباني بخصوصيتهما يوضحان بجلاء أن هناك أكثر من طريق ممكن للتوصل إلى الدولة[2]، بمعنى آخر فإذا كان اليابان قد سلك طريق التطور وفقا لمبادئه وقيمه الخاصة وليس وفقا للنموذج الغربي، فكذلك العالم الثالث قد يستطيع أن يطور نماذج سياسته وفقا لتقاليده وخصوصياته الثقافية والتاريخية.

---

(1)- نفس المرجع. ص ص 55-56.
(2)- نفس المرجع. ص 56.

أما عالم الاجتماع التركي "علي كازا نجيكيل" (A. Kazangikil) فقد انصب نقده لنظرية التحديث من خلال نقده للمقارنة الثقافية للدولة والمتلخص في المذهب التنموي الذي يضم مختلف النظريات الوظيفية والتطورية الخاصة بالتحديث والتي تجعل الإنسانية تتطور مرحلة مرحلة نحو نمط من المجتمع يتميز بمتغيرات النمط "بارسونز" والعاطفة (L. Anpathie) لـ"لرنز"، ومجتمع الإنجاز "لماكليلاند" وباختصار ثقافة سياسية حديثة تقوم على العقلانية، والتمايز والدنيوية ومعارضة للقيم والاتجاهات التقليدية التي ينظر ليها كعوائق كبيرة للتحديث[1].

وفي رفضه لهذه الأطروحة أو التفسير المثالي أو الثقافي وخاصة أطروحة الأخلاق البروتستانتية "لماكس فيبر" لأن تبني هذا الطرح سوف يؤدي إلى مأزق فيما يخص مسألة عولمة الدولة الحديثة فإذا كانت العولمة تتم بحدوث نوع من العقلانية الداخلية المحددة ثقافيا، فإننا يقول "كازانجيكيل" لا ندرك كيف ولماذا ستقوم المجتمعات الأخرى التي لا تملك في الأصل الذهنيات والسلوكات التحديثية لبناء الدولة الحديثة، إن التفسير الثقافي يمكن في النهاية قبوله لتفسير بعض جوانب الحداثة في المجتمعات الأوروبية[2]، وبالتالي لا يمكن قبول هذه المقارنة لتفسير نماذج سياسية لمجتمعات خارج أوروبا، إن الرؤية الفيبرية وما بعد الفيبرية للعلاقات بين الدول تصلح أفضل للعالم قبل الرأسمالي[3] أي قبل ظهور الرأسمالية كنظام عالمي، أما في الوقت الحالي فإن المقاربات التي تستلهم من النظرية الفيبرية أساسها النظري لا يمكن لها بأي حال من الأحوال أن تفسر البناء السياسي للدول خارج أوروبا والعالم الغربي.

وفي إطار الانتقادات التي وجهت لنظرية التحديث وخاصة الافتراض الذي يربط بين البنية الاقتصادية والديمقراطية كما يبين ذلك "ليرنز" و"ليبست" نجد "دانكورات روستو" يعترض على هذا الطرح ويشير إلى أن الشواهد التاريخية قد أثبتت بزوغ الديمقراطيات في البلدان التي تبدو عليها مظاهر الغنى الآن وذلك في الوقت الذي انخفضت فيه مستويات التنمية الاقتصادية على نحو نسبي مثال الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880وفرنسا سنة1870والسويد سنة 1890 [4]

---

(1)- Kazangikil. op cit. p 66.

(2)-(3)- Ibid. p 67.

(4)- مارتن ليبست. مرجع سابق. ص 15.

وقد ذهب "جوزيف لا بالومبارا" (Joseph Labalombara) إلى أبعد من هذا حينما رفض مفهوم التحديث أصلا واقترح إيقاف استعماله على الأقل في الوقت الحاضر لأن استعماله يشكل خطأ فادحا، وقدر برر هذا الأخير معارضته ورفضه لهذا المفهوم - التحديث - بأسباب ثلاثة:

1- الارتباك والفوضى الناتجة عن الميل لاستبدال النظام السياسي بالنظام الاقتصادي أو بالنظام الاجتماعي وخاصة عندما يؤدي إلى فكرة أن النظام السياسي الحديث هو الذي يوجد في المجتمعات المتقدمة.

2- إن هذا المفهوم غالبا ما يستعمل المعيار الإنجلو أمريكي للتحديث.

3- لقد ظن أن مثل هذا المصطلح يوحي بنظرة حتمية وذات بعد واحد في التطور وهو يرى أن التغير في الأنظمة السياسية يجب أن ينظر له نظرة غير تطورية وغير حتمية[1].

وفي نفس الإطار نجد "هيدي" ينقد هذا المفهوم لأنه حسب رأيه يعاني من صعوبات لغوية، فالتعريف الرئيسي الذي يعطيه القاموس لكلمة تحديث هو كونها متعلقة بأي ميزة من ميزات الحاضر أو الماضي القريب المعاصر، وإذا عرفنا التحديث بواسطة خصائص مجتمع معينة معاصرة، فإن هذا بمثابة إعادة تعريفه عن طريق حصر ما هو حديث بما هو من ميراث الحاضر وإذا كان ذلك مقبولا، فإن هذا يفرض على الأجيال القادمة من صانعي المفاهيم أن يخترعوا مصطلحات جديدة مناسبة[2].

إن نظرية التحديث ومن خلال هذه الانتقادات يمكن اعتبارها بأنها نظرية فشلت في دراسة وفهم الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للعالم الثالث لأنها من جهة لا ترى إلا نموذجا وحيدا للتطور والتحديث وهو النموذج الغربي معتبرة أن مسيرة التقدم والتحديث هي رسالة الغرب التاريخية، ومن جهة أخرى لا تعير أدنى اهتمام في تحليلاتها للعوامل التاريخية وللخصوصية الثقافية والحضارية للعالم الثالث الذي هو من غير شك يختلف كل الاختلاف عن المجتمعات الغربية.

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن نماذج التنمية على الطريقة الغربية المعدة للتصدير إلى بلدان العالم الثالث تعد سوسيولوجيا متخلفة وخلفيات إيديولوجية كما يبين "فرانك" وهدف

---

(1)- هيدي. مرجع سابق. ص 61.

(2)- نفس المرجع. ص 62.

هذه النماذج والتوجيهات الإيديولوجية الغربية هو ربط بلدان العالم الثالث بعجله الإمبريالية الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أثبت كتاب تقدميون في بلدان العالم الثالث خطأها وزيفها من الناحية النظرية والعملية وذلك من خلال تراث أشهر الاقتصاديين وعلماء الاجتماع الغربيين وفي طليعتهم الكتاب الأمريكان "روستو، جالبريث، بارسونز ... الخ"[1].

وفي نهاية العرض لهذه الانتقادات التي وجهت إلى النظرية - التحديث - يمكن بلورة أهم هذه الانتقادات في النقاط التالية:

1-أنها تقوم على افتراض خاطئ من أساسه فحواه أن النمو والتحديث هو مساء خطي في الزمن.

2-الفصل بين مسار النمو الرأسمالي في الغرب ومسار التخلف في دول العالم الثالث، وتتجاهل هذه النظرية نسق التفاعل الدولي الذي لعب دورا مهما ولا يزال في مسار التخلف.

3-أنها لا تعترف بخصوصية النظم الاجتماعية، وتعبر بصورة شبه كاملة عن الذات الأوروبية ورؤيتها للمجتمعات الأخرى من زاوية تجريدها الخاص(2)

4-إن المفاهيم الرئيسية في هذا النوع من التحليل كمفهوم "التقليدي" و"الحديث" تبقى مفاهيم غامضة وغير متفق بعد على تحديد واضح لمعانيها.

5-أن وقوع نظريات التحديث في إسار هذا النموذج (النموذج الغربي) هو السبب الكامن وراء عجزها من أن تقدم فهما حقيقيا لخصوصية العالم الثالث وحقيقة النمو الاجتماعي وإمكاناته الذاتية، وهي في الوقت ذات تنهض على أساس ثنائية معممة تقسم العالم وفقا إلى قطبين: تقليدي يشير إلى العالم الثالث، وآخر حديث يشير إلى العالم الصناعي الليبرالي[3].

6-النظر إلى المجتمعات المتخلفة كأنظمة مقفلة والمناسبة الوحيدة لفتحها هو استقبال المساعدات الاقتصادية والتقنية والحضارية من الدول المتقدمة لكي يتحقق هذا النمو.

---

(1)- محمود عبد المولى. مرجع سابق. ص 93.

(2)- نادية رمسيس. مدخل التشكيلات الاجتماعية. مرجع سابق. ص ص 42-43.

(3)- محمود عوده. *الفلاحون والدولة*. بيروت: دار النهضة العربية. 1982. ص ص 22-23.

7-تفترض هذه النظريات أن خصائص التخلف حالة نوعية فريدة ذاتية المولد (Sui Generis) فهي حين تتصدى لدراسة مجتمع محدد، فإنها غالبا ما تقتصر على جانب واحد أو جوانب جزئية في بنائه الاجتماعي، (مثل القيم، النظام السياسي) ونادرا ما تتناول هذا المجتمع ككل متكامل[1].

8-إنها تعتبر النموذج الغربي السياسي هو النموذج المثالي الذي هو صالح لكل المجتمعات، وهذا في الحقيقة طرح غير علمي وغير موضوعي، بخصوصية الأنظمة السياسية المختلفة من جهة ولصعوبة تطبيق تجربة أو نموذج ما لدولة معينة في دولة أخرى.

ولكن بعد هذه الانتقادات والتحفظات العديدة التي تعرضت لها نظرية التحديث، هل يجب رفضها بدون تمحيص ودراسة؟ في الواقع يمكن القول كما يذهب "سعد الدين إبراهيم": < إننا لا نرفض مقولات النظريات الغربية ولكننا ننقدها على أساس أنها مبتورة في بدايتها ونهايتها، فليس هناك من عاقل مثلا يرفض المقولة التي تذهب إلى أن الانضباط والطموح والرغبة في الإنجاز هي من مظاهر وعوامل التنمية وليس هناك من عاقل يرفض المقولة التي تذهب إلى أن النظرة العلمية والعلاقات الموضوعية هي من عوامل ومظاهر التنمية ... الخ>.

ولكن هذا ليس كافيا لتفسير ظاهرة التفاوت في المجتمعات[2]. وهذا ما ستحاول نظرية التبعية القيام به في الفصل الموالي.

---

(1)- سعد الدين إبراهيم. نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث. في استراتيجية التنمية في مصر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1978. ص 64.

obeikandl.com